روناهي
عين الحقيقة

@rojnameyaronahi2011
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

rojnama ronahi
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 938541707

r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
(المكتب الرئيسي ٠٣٨٢٧٤١٦٢)
(المكتب الاعلامي - حي العربي طريق عامودا شارع روناهي (الفرندة))

نساء جبل كاتو يقاومن اندثار حياة الترحال

على سفوح جبل «كاتو» بشمال كردستان، تواصل النساء تربية المواشي والأغنام (البيربرفانية) والحفاظ على ثقافة الكوجر (الترحال) في مواجهة صعوبات اقتصادية وخطر اندثار تقليد نسائي متوارث عبر الأجيال.

مع بزوغ أولى خيوط الصباح، وقبل أن تستيقظ القرى المحيطة بجبل كاتو، تبدأ خطوات النساء اللواتي تواصلن تربية الأغنام والمواشي (تقليد البيربرفانية)، رحلتها اليومية بين المراعي والقطعان.

تتردد أصوات أجراس الأغنام في سفوح الجبال حاملةً حكاية نساء حافظن عبر أجيال طويلة على علاقة قديمة مع الطبيعة، وعلى نمط حياة بات اليوم مهدداً بالاختفاء.

في سفوح جبل كاتو بمنطقة إلكه (بيت شباب) التابعة لمدينة شرناخ شمال كردستان، تعيد نساء البيربرفانية كل صيف بناء دورة حياة كاملة في المراعي المرتفعة. فهن لا يقتصرن على رعاية الأغنام وحلبها وإنتاج مشتقات الحليب، بل يحملن أيضاً ذاكرة المكان وثقافة الترحال «الكوجر» التي تمتد جذورها لآلاف السنين.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع أعداد العائلات التي تواصل هذا النمط من الحياة، تصرّ نساء البيربرفانية على الاستمرار في عملهن، معتبرات أن هذه المهنة ليست مجرد مصدر للرزق، بل جزء من هويتهن وذاكرتهن الجماعية، وإرثاً نسائياً ينتقل من جيل إلى آخر.

وفي السياق قالت النساء اللواتي يمارسن تربية الأغنام والمواشي في جبال كاتو، خلال حدث مع «وكالة أنباء المرأة»: إنهن يواجهن تحديات متزايدة للحفاظ على هذه الثقافة، في ظل ابتعاد الجيل الجديد عن حياة الترحال وصعوبة تأمين مستلزمات تربية المواشي بسبب ارتفاع الأسعار.

«مراعينا جميلة... هنا نشعر بالحياة»

همايل جين

واستعادت «همايل جين»، التي تمارس مهنة البيربرفانية منذ ٢٧ عاماً، ذكريات طفولتها حين كانت ترى عائلتها تمارس هذا العمل. مؤكدةً أن هذه المهنة أصبحت جزءاً من حياتها ومن علاقتها بالأرض.

وقالت: «مراعينا جميلة جداً، ونحن نشعر بالحياة، نحلب أغنامنا وننتج من حليبها الجبن واللبن. كل عام نأتي إلى المراعي ونواصل عملنا كـ«بيربرفانية»، وبعد ذوبان الثلوج نتوجه إلى منطقة ميرجن سوتي حيث نقيم خيامنا ونبقى هناك حتى فصل الخريف».

وبالنسبة لـ «همايل»، ليست المراعي مجرد مكان للعمل، بل مساحة تمنحها شعوراً بالحرية والارتباط بالطبيعة، وهي جزء من ثقافة تخشى أن ترى نهايتها.

ثقافة تتراجع تحت ضغط الأزمة الاقتصادية

وأشارت «همايل» إلى أن مهنة البيربرفانية كانت في الماضي أكثر انتشاراً، حيث كانت العائلات تتوافد بأعداد كبيرة إلى المراعي، بينما تقلص حضورها اليوم بشكل واضح.

وقالت: «في السابق كانت النساء يحافظن على ثقافة البيربرفانية رغم كل الصعوبات. أما اليوم فالشباب لا يهتمون كثيراً بهذا العمل ولا يرغبون في ممارسته. النساء اللواتي اعتدن القيام بهذه المهنة ما زلن مستمرات. لكن العدد يتناقص عاماً بعد عام».

وأوضحت أن الأزمة الاقتصادية زادت من صعوبة الاستمرار؛ «في الماضي كانت كل

دولت بيغيت

مناطق المراعي تمتلئ بالعائلات، أما اليوم فلم يعد يأتي سوى عدد قليل جداً. كل شيء أصبح غالياً، ولم نعد نستطيع شراء احتياجاتنا بسهولة. العلف والتبن ومستلزمات رعاية الحيوانات أصبحت مكلفة جداً، وهذا جعل تربية المواشي أكثر صعوبة».

يوم طويل من العمل وجهد لا يُرى

كما أوضحت «همايل»، أنهن يصلن إلى المراعي عند الساعة الثامنة صباحاً، وبعدن إلى القضاء عند الساعة السابعة مساءً، وقالت: «نبدأ يومنا بحلب الأغنام عند الساعة العاشرة صباحاً، ثم نصنع الجبن واللبن من الحليب. وفي الساعة الرابعة مساءً نحلب الأغنام مرة أخرى وننتج مشتقات الحليب. وبعد ذلك نعود إلى المنزل. هكذا تمر أيامنا كل يوم».

لكن هذا الجهد الطويل لا ينعكس على حياة النساء بالشكل الذي يتناسب مع حجم عملهن، إذ أضافت: «نبيع الجبن والحليب الذي ننتجه، ونقدم جزءاً منه إلى صاحب السيارة والرعاة الذين يساعدون في رعاية الأغنام. لكن لا يبقى لنا الكثير. نحن لا نحصل على مقابل تعبنا الحقيقي».

وترى أن عمل النساء في هذا المجال لا يزال غير مرئي، رغم أنه يشكل أساس استمرار هذه الثقافة والحفاظ عليها.

«عندما أنظر إلى جبل كاتو أشعر بالسكينة»

وترى «همايل» أن البيربرفانية إرث ورثته عن والدتها، وأن استمرارها في هذه المهنة محاولة للحفاظ على ثقافة تخشى اندثارها: «عندما نأتي إلى مراعينا نشعر بأننا نعيش من جديد. فهذا هو المكان الوحيد الذي نجد فيه راحتنا. لا أريد لهذه الثقافة أن تختفي ولهذا السبب ما زلت أمارس البيربرفانية. سأستمر حتى آخر يوم في حياتي. عندما أنظر اليوم إلى جبل كاتو أشعر بالسكينة».

كما أعربت «همايل جين» عن أملها في أن يسود السلام والاستقرار: «أريد أن يتحقق السلام، وأن تعود الطمأنينة إلى هذا البلد. لم يعد بنبغي لأي أم أن تبكي. أتمنى أن تنتهي هذه المرحلة بالسلام في أقرب وقت».

جيل جديد بعيد عن مهنة الأجداد

ومن جهتها، قالت «دولت بيغيت»، التي وصلت إلى المراعي قبل نحو ١٥ يوماً: «إن العائلات ستنتقل بعد ذوبان الثلوج إلى منطقة ميرجن سوتي لإقامة الخيام ومواصلة حياتها هناك».

ولفتت، إلى أن حياتهن ترتبط بالكامل بتربية الأغنام ومهنة البيربرفانية: «أمارس هذه المهنة منذ سبع سنوات، إنها صعبة ومتعبة جداً لكننا سعداء لأننا نحافظ على ثقافتنا. مصدر رزق جميع الناس هنا هو تربية المواشي».

وأضافت: «الشباب اليوم لا يريدون ممارسة البيربرفانية. نحن فقط من نستمر في هذا العمل. ولهذا السبب بدأ يختفي تدريجياً. لا نريد أن تختفي ثقافة البيربرفانية والكوجر (الترحال). يجب على الجميع الحفاظ عليها. لم يعد أحد يرغب في حياة الترحال. ولذلك: أصبحت هذه المهنة تبدو صعبة بالنسبة لهم، حتى لو رحلت يوماً، لا أعتقد أن أحداً من أبنائي سيأتي لمواصلة هذا العمل».

«نجد صعوبة في هذا العمل»

وأكدت «دولت بيغيت» في ختام حديثها مع «وكالة أنباء المرأة»، أن النساء يقضين ساعات طويلة في المراعي يومياً، من الصباح الباكر حتى المساء، ويعتمدن على إنتاج الحليب لتأمين احتياجاتهن.

وقالت: «نصنع الجبن واللبن من الحليب الذي نحصل عليه، ونبيع الفائض ونحتفظ بجزء لنا. بهذه الطريقة فقط نستطيع تأمين معيشتنا، نحن نكافح بصعوبة حتى نتمكن من الاستمرار».

وبين أصوات الأجراس وحركة القطعان، تواصل نساء البيربرفانية على سفوح كاتو حمل إرث ثقافي قديم، في محاولة للحفاظ على حياة تتراجع يوماً بعد يوم. وعلى ذاكرة نسائية ترى في العمل والطبيعة والصمود طريقاً للبقاء.

ثورة التاسع عشر من تموز أزهرت بإرادة الشعوب الحرة

أكد أهالي كركي لكي، أن ثورة التاسع عشر من تموز «روج آفا»، انطلقت من إرادة الشعوب وتضحياتها. وجاءت دفاعاً عن حقوق أبناء المنطقة في الحرية والكرامة والعيش المشترك، في إشارة إلى أنها استطاعت أن تمنح شعوب روج آفا مساحة واسعة للمشاركة في إدارة شؤونهم. ورسخت قيم الحرية والعدالة. ص-٣

ثلاثة عشر عاماً من النضال... الاتحاد النسائي السرياني يواصل تمكين المرأة وصون الهوية

في الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس الاتحاد النسائي السرياني في سوريا، أكدت مسؤولة الاتحاد في فرع قامشلو "جوزفين صومي"، أن المرحلة المقبلة تفرض مواصلة النضال من أجل تمكين المرأة، وصون الهوية السريانية، وضمان الحقوق القومية والثقافية واللغوية. ص-٢

روناهي
عين الحقيقة
يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | العدد: ٢٤٧٦ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤٧٦ | الجمعة ـ ٢٤ تموز ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

إعلام الحكومة المؤقتة بين الوصاية الرسمية وخطاب التحريض... من يصنع الحقيقة ومن يؤجج الانقسام؟

عجز الإعلام التابع للحكومة السورية المؤقتة عن نقل معاناة السوريين وواقعهم المعاش من أمن مفقود واقتصاد هشّ، بل وساهم إلى جانب العديد من المؤسسات الإعلامية التي تدعي الاستقلالية في صناعة خطاب الكراهية وبث الفتن بين الشعوب السورية المتعددة وتفكيك النسيج المجتمعي السوري، باستثناء الإعلام الديمقراطي في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية الذي كان "إعلام الحقيقة" في نقل الوقائع بمصداقية ومهنية دون تزييف أو تحريف للحقائق، بل وساهم ولا زال في بناء المجتمع وتوعيته والسعي إلى وحدة سوريا الجديدة ورد السياسات المعادية وإيقاف الحرب الخاصة عليها.. ص-٨

إلى الذكرى الـ ٣٣ من حاملي الحلم والقرنفل

مع مقاومة كوباني، أعطى نور التنوير في القرن الحادي والعشرين ضد الظلام أمل الحرية للإنسانية، كان ذلك النور في نظرات الشابات اللواتي جعلن أجسادهن درعاً أمام فوهات دبابات داعش. ص-٩

قمة الناتو والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتركيا والقضية الكردية ـ٢ـ

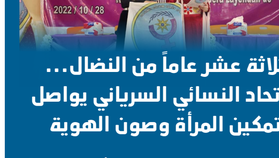

شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية منذ تسعينات القرن الماضي مراحل متفاوتة. تراوحت بين التعاون الاستراتيجي والتوتر السياسي. ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أقام البلدان شراكة وثيقة شملت مجالات الدفاع، والتعاون الاستخباراتي، والصناعات العسكرية. ص-٥

مفارقة قد تغير نظرتك للآيس كريم. ص-١١

سردم للأدوار النهائية للبطولة المصغرة لسيدات كرة القدم في سوريا

اختُتمت منافسات مجموعة محافظة الحسكة للبطولة المصغرة لسيدات كرة القدم، التي أُقيمت على أرضية ملعب العنترية بمدينة قامشلو، والتي جاءت بمشاركة؛ سردم ـ روهلات ـ بيمان ـ الرقة. ص-١٠

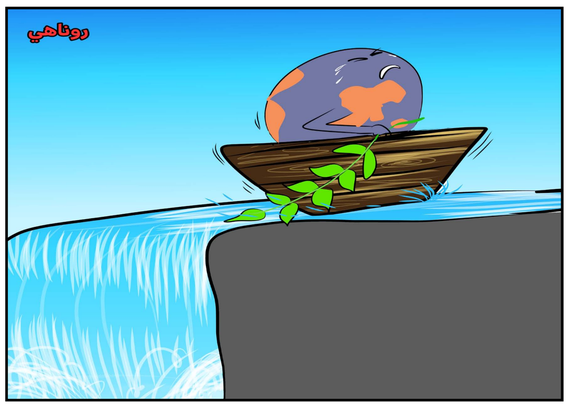

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧- فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراي فرع (١) شارع الكورنيش ، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨- فرع (٢) مقابل الصيدلية العيالة ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم- الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧. /مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٧٨٤٥٧٢٣-٧٤٥٧٣٣ / الميكتبة الرئيسية - كركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريباسية (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

ثلاثة عشر عاماً من النضال... الاتحاد النسائي السرياني يواصل تمكين المرأة وصون الهوية

قامشلو/ دعاء يوسف ـ في الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس الاتحاد النسائي السرياني في سوريا، أكدت مسؤولة الاتحاد في فرع قامشلو "جوزفين صومي"، أن المرحلة المقبلة تفرض مواصلة النضال من أجل تمكين المرأة، وصون الهوية السريانية، وضمان الحقوق القومية والثقافية واللغوية، إلى جانب العمل لبناء سوريا ديمقراطية تضمن مشاركة جميع الشعوب في صنع القرار.

في ظل الجهود المتواصلة لتعزيز دور المرأة السريانية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، برز الاتحاد النسائي السرياني في سوريا من أبرز التنظيمات النسائية التي عملت على تمكين النساء والدفاع عن حقوقهن، إلى جانب الحفاظ على اللغة والثقافة والتراث السرياني، وقد أُسّس الاتحاد في ٢٠ تموز ٢٠١٣، بعد سنوات من العمل التنظيمي، ليشكل إطاراً يجمع النساء السريانيات ويعزز مشاركتهن في مختلف مجالات الحياة، انطلاقاً من قناعة بأن المرأة شريك أساسي في بناء المجتمع وصون الهوية الثقافية، وعلى مدى أكثر من عقد، وسّع الاتحاد نشاطه عبر برامج التوعية والتدريب والعمل المجتمعي، إلى جانب حضوره في القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والتعايش بين السوريين.

عمل دؤوب

وبمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس الاتحاد النسائي السرياني في سوريا، التقت صحيفتنا "روناهي" مسؤولة الاتحاد النسائي السرياني في فرع قامشلو "جوزفين صومي" للحديث عن مسيرة الاتحاد منذ تأسيسه، وأبرز الإنجازات التي حققها، والتحديات التي واجهها، ورؤيته للمرحلة المقبلة في ظل التحولات التي تشهدها سوريا.

وأكدت جوزفين؛ أنّ "الذكرى الثالثة عشرة لتأسيس الاتحاد تمثل محطة مهمة لاستذكار مسيرة امتدت لثلاثة عشر عاماً من العمل والعطاء والنضال في سبيل تمكين المرأة السريانية والدفاع عن حقوقها، وتعزيز حضورها ومشاركتها في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية، رغم التحديات والظروف الاستثنائية التي مرت بها سوريا والمنطقة خلال السنوات الماضية".

وأضافت أن الاتحاد أُسّس انطلاقاً من إيمان راسخ لدى مجموعة من النساء السريانيات بأن المرأة ليست عنصراً مكملاً في المجتمع، بل شريكاً أساسياً في بنائه، وحامية للهوية السريانية، وركيزة في الحفاظ على اللغة والتراث والثقافة، ومنذ انطلاقته، عمل الاتحاد على تطوير قدرات النساء، والدفاع عن حقوقهن، وترسيخ مبادئ المساواة والعدالة، وتشجيع مشاركتهن في الحياة العامة ومؤسسات صنع القرار، إلى جانب الاهتمام بالحفاظ على الإرث الثقافي واللغوي للشعب السرياني وتعزيزه بين الأجيال الجديدة.

وأشارت جوزفين إلى أن الاتحاد لم يقتصر دوره على الجانب التنظيمي، بل نفذ على مدار السنوات الماضية العديد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتوعوية، ونظم دورات وورش عمل هدفت إلى رفع وعي المرأة بحقوقها، وتعزيز مشاركتها في مختلف القطاعات، إضافةً إلى إحياء المناسبات القومية والثقافية التي تسهم في الحفاظ على الهوية السريانية وترسيخها.

ما تتطلبه المرحلة الراهنة

وحول المرحلة الراهنة، أوضحت: "أن الذكرى الثالثة عشرة تأتي في وقت تمر فيه سوريا بمرحلة مفصلية، الأمر الذي يضاعف مسؤولية المؤسسات النسائية، ويجعل من الضروري مواصلة العمل للدفاع عن حقوق المرأة، إلى جانب المطالبة بضمان الحقوق القومية والثقافية واللغوية للشعب السرياني ضمن أي عملية سياسية أو دستورية مستقبلية".

فيما أكدت أن الاتحاد يؤمن بأن بناء سوريا الجديدة يجب أن يقوم على أسس ديمقراطية تعددية، تحترم التنوع القومي والثقافي والديني، وتضمن حقوق جميع الشعوب دون تمييز، من خلال نصوص دستورية وقوانين واضحة تكفل الاعتراف بالهويات المختلفة، وتحمي اللغات والثقافات، وتؤمن المشاركة العادلة في المؤسسات الوطنية ومراكز صنع القرار.

وأضافت: "أن المرأة كانت ولا تزال شريكاً حقيقياً في مواجهة الأزمات التي مرت بها المنطقة، وأسهمت في الحفاظ على تماسك المجتمع رغم الظروف الصعبة، الأمر الذي يجعل من الضروري توسيع دورها في مختلف المجالات، وعدم الاكتفاء بدورها التقليدي، بل منحها المساحة الكاملة للمشاركة في صنع القرار والمساهمة في رسم مستقبل البلاد".

وشددت جوزفين على أن الاتحاد النسائي السرياني سيواصل العمل خلال المرحلة المقبلة على تنفيذ برامجه الهادفة إلى تمكين المرأة، وتعزيز حضورها في الحياة العامة، وتوسيع النشاطات الثقافية والاجتماعية، إضافةً إلى التعاون مع مختلف المؤسسات والمنظمات النسائية التي تتقاطع أهدافها مع مبادئ الدفاع عن حقوق المرأة وترسيخ قيم العدالة والمساواة.

كما أعربت عن امتنانها لكل من دعم الاتحاد وساند مسيرته؛ "أن الاتحاد النسائي السرياني سيبقى صوتاً حراً للمرأة، ومدافعاً عن حقوقها وكرامتها وهويتها، وسيواصل العمل من أجل بناء مجتمع يسوده السلام والعدالة والمساواة، تكون فيه المرأة شريكاً كاملاً في صناعة الحاضر والمستقبل، وتحظى فيه الشعوب بحقوقها الدستورية والثقافية والقومية، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار وتعزيز قيم العيش المشترك في سوريا".

وفي ختام حديثها، وجهت مسؤولة الاتحاد النسائي السرياني في فرع قامشلو "جوزفين صومي" تحية تقدير ووفاء إلى عضوات الاتحاد، وإلى كل النساء اللواتي أسهمن بإخلاص في مسيرة الاتحاد منذ تأسيسه؛ "ما تحقق خلال ثلاثة عشر عاماً هو ثمرة جهود جماعية وإيمان عميق برسالة الاتحاد وأهدافه".

فجوة الأجور بين الجنسين في الاتحاد الأوروبي تكلف النساء نحو ٣٥٨ مليار يورو سنوياً

كشفت بيانات حديثة عن استمرار فجوة الأجور بين الجنسين في دول الاتحاد الأوروبي، حيث تتقاضى النساء في المتوسط أجوراً تقل بنسبة ١١,١٪ عن أجور الرجال، ما يؤدي إلى خسائر سنوية تُقدَّر بنحو ٣٥٨ مليار يورو للعاملات في دول التكتل.

وأظهرت إحصاءات صادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، استند إليها اتحاد النقابات الأوروبية، أن المرأة العاملة في الاتحاد الأوروبي تحصل في المتوسط على نحو ٣,٩٠٠ يورو أقل سنوياً من الرجل، فيما يبلغ عدد النساء العاملات قرابة ٩٢,٥ مليون امرأة.

وأكدت الأمينة العامة لاتحاد النقابات الأوروبية، إستر لينش، أن تكلفة تطبيق إجراءات شفافية الأجور على الشركات محدودة، إلا أن تأخر الحكومات الوطنية في تنفيذ التشريعات الخاصة بها يترتب عليه استمرار خسائر كبيرة في أجور النساء، مشيرةً إلى أن إنهاء فجوة الأجور يتطلب تعزيز الشفافية والمساءلة داخل سوق العمل.

وتنطبق توجيهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بشفافية الأجور على الشركات التي توظف ١٠٠ عامل أو أكثر، وتشير التقديرات إلى أن نحو ٤٣ مليون امرأة يعملن في هذه الشركات.

وبحسب البيانات، تُعد لوكسمبورغ الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تتقاضى فيها النساء أجوراً أعلى من الرجال، بمتوسط زيادة يبلغ نحو ٤٧٤ يورو سنوياً.

في المقابل، سجلت فنلندا أعلى متوسط للخسائر السنوية التي تتكبدها النساء نتيجة فجوة الأجور، بواقع ٧,٥٩٢ يورو، تلتها النمسا بـ٦,٨٥٤ يورو، ثم ألمانيا بـ٦,٠٤٩ يورو، والسويد بـ٥,١١٦ يورو، كما تجاوزت الخسائر متوسط الاتحاد الأوروبي في كل من إستونيا، وفرنسا، والتشيك، وإيرلندا.

وسجلت بلجيكا أدنى مستوى للخسائر السنوية بواقع ٣٢٢ يورو، فيما بقيت الفجوة أقل من ألف يورو في كل من رومانيا وبولندا، أما إيطاليا، فقد سجلت أدنى فجوة بين الدول الأربع الكبرى في الاتحاد الأوروبي، بمتوسط خسارة سنوية بلغ ١,٥٥٧ يورو.

ويهدف توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن شفافية الأجور إلى تعزيز مبدأ المساواة في الأجور بين النساء والرجال عن العمل المتساوي في القيمة، وكان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ بحلول السابع من حزيران ٢٠٢٦، إلا أن غالبية الدول الأعضاء لم تستكمل إجراءات تطبيقه ضمن المهلة المحددة.

وترى تقديرات اتحاد النقابات الأوروبية أن تقليص فجوة الأجور بنسبة ١٠٪ فقط من شأنه أن يرفع متوسط دخل المرأة العاملة بنحو ٦٧٢ يورو سنوياً، مع تسجيل أكبر المكاسب المتوقعة في فرنسا، تليها إيرلندا، ثم فنلندا وألمانيا وإيطاليا والدنمارك، كما حذرت نائبة الأمين العام لاتحاد النقابات الأوروبية، إيزابيل شومان، من أن الحكومات التي لم تلتزم بتنفيذ التوجيه الأوروبي قد تواجه إجراءات قانونية بسبب عدم الوفاء بالتزاماتها.

وتتفاوت فجوة الأجور بين الجنسين في دول الاتحاد الأوروبي بصورة ملحوظة، إذ تتراوح بين فائض لصالح النساء في لوكسمبورغ بنسبة ٠,٨٪، وصولاً إلى ١٨,٨٪ في إستونيا، التي تسجل أعلى فجوة في الأجور بين دول الاتحاد.

مفارقة قد تُغيّر نظرتك للآيس كريم

في مفارقة علمية أثارت دهشة الباحثين، يبدو أن الآيس كريم، تلك الحلوى المجمدة التي طالما اعتبرناها رمزاً للطعام غير الصحي، قد تحمل في طياتها فوائد صحية غير متوقعة، ويقدم الخبراء تفسيراتهم حول كيف يمكن لهذه الحلوى الصيفية المحبوبة أن تكون مفيدة لصحتنا، رغم احتوائها على كميات عالية من السكر والدهون والسعرات الحرارية، ويعرف الجميع أن الإفراط في تناول الأطعمة الغنية بالسكريات المضافة والدهون غير الصحية يزيد من خطر الإصابة بالسكري وأمراض القلب، لكن، الباحثين لاحظوا ظاهرةً غريبة أطلقوا عليها اسم "مفارقة الآيس كريم"، حيث تبين أن الذين يتناولون بانتظام ما يقرب من نصف كوب من الآيس كريم يوميا كانوا أقل عرضة للإصابة بأمراض التمثيل الغذائي.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل وجدت العديد من الدراسات الرصدية الواسعة صلة بين استهلاك الآيس كريم بانتظام وانخفاض خطر الإصابة بالسكري من النوع الثاني أو أمراض القلب والأوعية الدموية، ورغم أن السبب الدقيق لهذه المفارقة ما يزال غير معروف، يعتقد العلماء أن بروتين مصل اللبن الموجود في منتجات الألبان قد يكون له دور في تحسين تنظيم الجلوكوز أو سكر الدم، ما يفسر هذه الفائدة غير المتوقعة، لكن قبل أن نسرع إلى الثلاجة لالتهام علبة كاملة، يجب التنبيه إلى أن السكر والدهون في الآيس كريم ليسا هما ما يقي من السكري، بل هناك تفسير آخر أكثر منطقية.

ويرجح العلماء أن الأشخاص الذين يستمتعون بالحلوى، مثل الآيس كريم، بشكل عرضي كجزء من نمط حياة منضبط ونشط قد يكونون أكثر صحة بشكلٍ عام، وهنا تبرز ظاهرة تُعرف بالسببية العكسية، حيث يميل الأشخاص الأقل صحة والقلقون بشأن مستوى الجلوكوز لديهم إلى تجنب الآيس كريم تماماً، ما قد يجعل الآيس كريم يبدو وكأنه وقائي، بينما هو في الحقيقة مجرد ارتباط وليس سبباً مباشراً.

فمن المهم أن ندرك أن الدراسات الرصدية لا تثبت أن الآيس كريم له تأثير وقائي على الصحة، بل تشير فقط إلى وجود ارتباط بين تناوله وانخفاض بعض المخاطر الصحية، في حين تظهر أبحاث أخرى التأثير المعاكس تماماً، ما يعكس مدى تعقيد أبحاث التغذية التي تختلف نتائجها حسب الأشخاص المدروسين والسياق.

والخلاصة التي يتفق عليها الخبراء هي أن التوازن والاعتدال هما الأساس في أي نظام غذائي صحي، فالإنسان السليم يملأ نصف طبقه بالفواكه والخضروات، والربع بالبروتينات الخالية من الدهون، والربع المتبقي بالحبوب الكاملة، وفي هذا الإطار، يمكن أن يكون تضمين حلوى عرضية مثل الآيس كريم مفيداً، ليس لفوائدها الغذائية المباشرة، بل لأنها قد تقلل من الرغبة الشديدة في السكريات وتساعد في الالتزام بنظام غذائي صحي على المدى الطويل، ما يعزز فقدان الوزن.

ولمن يبحث عن خيارات أكثر صحية، توجد اليوم علامات تجارية تقدم آيس كريم بسعراتٍ حرارية وسكر أقل وبروتين أعلى، في اتجاه يذكرنا بموجة الزبادي المجمد التي انتشرت سابقاً كبديلٍ أفضل للصحة.

ابتكار جديد في عالم الزراعة المنزلية

كشفت علامة تجارية إسكتلندية عن ابتكار جديد في عالم الزراعة المنزلية يتمثل في أصيص نباتات ينمو ويتوسع مع نمو النبتة نفسها، في خطوةٍ قد تلغي الحاجة إلى إعادة الزراعة التقليدية.

ويحمل الابتكار اسم "هيليكس" من تطوير شركة POTR، ويتميز الأصيص بقدرته على التمدد تدريجياً لزيادة سعة التربة حتى ثمانية أضعاف، إذ يمكن أن ينتقل من حجم صغير بسعة ٠,٢٥ لتر إلى سعة تصل إلى لترين. (الأصيص هو وعاء يُستخدم لزراعة النباتات، سواء داخل البيت أو خارجه)، وبدلاً من نقل النبتة إلى أوعية أكبر مع كل مرحلة نمو، يمكن للمستخدم ببساطة توسيع الأصيص عبر لفّه وإضافة تربة جديدة حول الجذور، ما يجعل عملية العناية بالنبات أكثر سهولة وأقل تعقيداً، خصوصًا للمبتدئين.

من جانبه، قال المؤسس المشارك لشركة POTR أندرو فلين إن إعادة الزراعة غالبًا ما تبدو بسيطة لكنها تتطلب دقة وخبرة، من تحديد الوقت المناسب إلى التعامل بحذرٍ مع الجذور وضمان استقرار النبتة بعد نقلها، وهو ما قد يشكل تحديًا للكثيرين.

وأضاف إن "فكرة الابتكار تقوم على توفير وعاء واحد "ينمو مع النبتة" بدلاً من تكرار عملية النقل كلما احتاجت إلى مساحةٍ أكبر، بحيث يدعمها من مرحلة البذرة أو العقلة وحتى اكتمال نموها، كما يضم الأصيص نظام ري ذاتي يعتمد على خزان ماء وفتيل مخفيين، ما يساعد النبتة على تنظيم احتياجها للماء لمدة قد تصل إلى أسبوعين".

واستغرق تطوير هذا التصميم نحو عامين، وشمل ذلك عشرات النماذج الأولية، مع الاستلهام من فن الأوريغامي والهياكل القابلة للطي المستخدمة في التطبيقات الفضائية، حيث تُصمم المكونات لتكون صغيرة ومضغوطة ثم تتوسع عند الحاجة، (الأوريغامي هو فن ياباني يقوم على طيّ الورق وتحويله إلى أشكال مختلفة دون استخدام مقص أو غراء).

وأوضح فلين إن "معظم الأوعية التقليدية تناسب مرحلة واحدة فقط من عمر النبتة، بينما يهدف هذا التصميم إلى تقديم حل متكامل يغطي جميع مراحل النمو".

كما ويتضمن النظام ملحقات قابلة للتبديل لزراعة أعشاب مثل الريحان والنعناع والبقدونس والكزبرة والأوريغانو، إضافةً إلى دعم للنباتات المتسلقة.

سردم للأدوار النهائية للبطولة المصغرة لسيدات كرة القدم في سوريا

روناهي/ قامشلو ـ اختُتمت منافسات مجموعة محافظة الحسكة للبطولة المصغرة لسيدات كرة القدم، التي أُقيمت على أرضية ملعب العنترية بمدينة قامشلو، والتي جاءت بمشاركة: سردم ـ روهلات ـ بيمان ـ الرقة.

ودامت المنافسات لعدة أيام، وسُجلت فيها النتائج التالية؛

فوز سيدات سردم على سيدات روهلات بستة أهداف دون رد.

فوز سيدات روهلات على سيدات الرقة بأربعة أهداف دون رد.

فوز سيدات سردم على سيدات بيمان بثلاثة أهداف دون رد.

فوز سيدات بيمان على سيدات روهلات بستة أهداف مقابل هدف واحد.

فوز سيدات سردم على سيدات الرقة بأربعة أهداف دون رد.

فوز سيدات بيمان على سيدات الرقة بستة أهداف دون رد.

وبعد هذه النتائج وحسب نظام البطولة يتأهل نادي سردم للأدوار النهائية كمتصدرٍ للمجموعة بالعلامة الكاملة بتسعِ نقاط؛ علماً ستقام الأدوار النهائية بالعاصمة السوريّة دمشق في الفترة القريبة القادمة.

وشهدت البطولة مشاركة ١٤ فريقاً من مختلف المحافظات السوريّة، تم توزيعها على أربع مجموعات، حيث ضمت فرقاً تمثل محافظات الحسكة والرقة ودمشق والقنيطرة واللاذقية وطرطوس وحمص وحماة، وجاءت المجموعة الأولى ممثلةً لمحافظة الحسكة وتضم فرق؛ سردم، وأكاديمية روهلات. وبيمان، إضافةً إلى منتخب الرقة، أما المجموعة الثانية محافظة دمشق، فضمت فرق؛ M.A.S Academy وفريق دمشق، والنصر من القنيطرة، وفي المجموعة الثالثة، الفرق في محافظة اللاذقية هي؛ الكابتن A، والكابتن B، وأكاديمية الصقور، إلى جانب أكاديمية سيلفر ستارز من طرطوس، بينما ضمت المجموعة الرابعة لمحافظة حمص، وهي؛ فريق حمص، وشرطة حمص، والسلمية من محافظة حماة.

يُذكر أن الفرق والأندية المشاركة في منافسات الدور الأول هي بنظام المجموعات وقسمت جغرافياً، على أن يتأهل بطل كل مجموعة إلى الدور النهائي، حيث حُددت محافظة دمشق لاستضافة مباريات هذا الدور.

المختصة في الاتحاد الدولي، وتنضم هذه المبادرة إلى سلسلة من الاحتجاجات الرقمية التي شهدها مونديال ٢٠٢٦، حيث طالبت حملة فرنسية أخرى جمعت أكثر من ٨٢ ألف توقيع بإعادة مباراة نصف النهائي ضد إسبانيا، بسبب لعبة جدلية سبقت ركلة الجزاء التي تسبب بها لامين يامال، وكان منتخب إسبانيا قد توّج بلقب كأس العالم بعد فوزه على الأرجنتين بهدف نظيف سجله فيران توريس في الوقت الإضافي.

ورغم مرارة الهزيمة، خرج عشرات الآلاف من الجماهير الأرجنتينية إلى شوارع البلاد عقب صافرة النهاية، للتعبير عن دعمهم وامتنانهم للمنتخب بعد وصوله إلى النهائي واقترابه من التتويج باللقب للمرة الثانية على التوالي.

عريضة مليونية ضد الأرجنتين؟

ومن جانبها أثارت عريضة إلكترونية تطالب بحرمان منتخب الأرجنتين من المشاركة في كأس العالم بشكلٍ دائم تفاعلًا واسعًا، بعدما جمعت أكثر من ٢٣ مليون توقيع من مختلف أنحاء العالم، لتصبح واحدة من أكثر العرائض انتشارًا في التاريخ.

وبحسب ما نشرته شبكات عدة مثل آر إم سي ويورو سبورت، فقد حملت العريضة اسم «Argentina Out» (أخرجوا الأرجنتين)، ووقع عليها ٢٣,٣١٦,١٠٨ أشخاص من نحو ١٧٠ دولة، متجاوزة بفارق كبير الهدف الأولي الذي حدده منظموها والمتمثل في خمسة ملايين توقيع.

واتهمت العريضة، التي انطلقت خلال مونديال ٢٠٢٦، الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» وحكام المباريات بالانحياز لصالح منتخب الأرجنتين وقائده ليونيل ميسي، وجاء في نصها: «لماذا يتعين على بقية المنتخبات خوض البطولة إذا كان الفائز معروفًا مسبقًا؟ استبعدوا الأرجنتين من كأس العالم وأعطوا فرصة عادلة للجميع».

غير أن المنتخب الأرجنتيني فشل في التتويج بالنسخة الأخيرة من كأس العالم، حيث خسر المباراة النهائية على يد نظيره الإسباني ٣-١، وشهد مشوار المنتخب الأرجنتيني في البطولة جدلًا تحكيميًا واسعًا، لاسيما مباراة مصر في ثُمن النهائي.

اقتربت من رقم قياسي عالمي

وأشارت التقارير إلى أن عدد الموقعين على العريضة جعلها تقترب من دخول موسوعة غينيس للأرقام القياسية، إذ لم يفصلها سوى أقل من مليون توقيع عن الرقم القياسي لأكثر عريضة توقيعًا في التاريخ، ولا يزال هذا الرقم مسجلًا باسم حملة «يوبيل ٢٠٠٠»، التي أُطلقت عام ١٩٩٧ للمطالبة بإلغاء ديون الدول الفقيرة، وجُمعت آنذاك في جمع أكثر من ٢٤ مليون توقيع، وفقًا لموسوعة جينيس.

دون أي تأثير على قرارات الفيفا

ورغم الانتشار الكبير للعريضة، فإنها لم تُحدث أي تأثير على قرارات الاتحاد الدولي لكرة القدم، الذي لم يستجب للمطالب الواردة فيها، وبعد خسارة المنتخب الأرجنتيني أمام إسبانيا في نهائي كأس العالم، اختتم منظمو العريضة رسالتهم بعبارة «فيفا تجاهلتنا، لكن إسبانيا أوفت بوعدها... شكرًا إسبانيا».

ورغم الضجة التي صاحبت العريضة، فإنها بقيت مجرد مبادرة إلكترونية دون أي أثر قانوني أو رياضي على مشاركة المنتخب الأرجنتيني في البطولات الدولية.

ثورة التاسع عشر من تموز أزهرت بإرادة الشعوب الحرة

جل آغا/ أمل محمد ـ أكد أهالي كركي لكي، أن ثورة التاسع عشر من تموز "روج آفا"، انطلقت من إرادة الشعوب وتضحياتها، وجاءت دفاعاً عن حقوق أبناء المنطقة في الحرية والكرامة والعيش المشترك، في إشارة، إلى أنها استطاعت أن تمنح شعوب روج آفا مساحة واسعة للمشاركة في إدارة شؤونهم، ورسخت قيم الحرية والعدالة، وأعادت للشعب مكانته وكرامته بعد سنوات طويلة من المعاناة والتهميش، لافتين، إلى أن ما تحقق من مكتسبات لم يكن وليد الصدفة، وإنما نتيجة سنوات من النضال والتضحيات التي قدمها الآلاف من الشهداء والمناضلين.

أثبتت ثورة روج آفا، منذ انطلاقتها، أنها مشروع يهدف إلى تحقيق الحرية والكرامة لشعبٍ بأكمله، وحماية المنطقة بكل شعوبها بمختلف قومياتهم وأديانهم، ولم تكن يوماً ثورة تخص ديناً أو عرقاً أو شعباً بعينه، بل جاءت لتؤكد أن التعايش المشترك والعدالة والمساواة هي الأساس لبناء مجتمعٍ حر وآمن.

الشبيبة في ظل ثورة روج آفا

وبصدد هذا الموضوع، تحدث عدد من أهالي كركي لكي لصحيفتنا "روناهي"، عن أهمية ثورة روج آفا ودورها في النقلة النوعية التي حدثت في المنطقة، فأكدت "ندى علي"، على أن ثورة روج آفا أحدثت تحولاً كبيراً في دور الشبيبة داخل المجتمع، بعدما منحتهم المكانة التي يستحقونها، وفتحت أمامهم المجال للمشاركة الفاعلة في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية.

وأوضحت، أن الثورة آمنت منذ بدايتها بأن الشباب القوة المحركة للتغيير وصناع الحاضر، لذلك منحتهم الثقة الكاملة لتحمل المسؤوليات وإبراز طاقاتهم وقدراتهم.

وتابعت: "وتعد ثورة روج آفا، الوحيدة التي آمنت بالجيل الجديد، ووفرت له البيئة المناسبة للاستفادة من أفكاره وإبداعاته، بعيداً عن التهميش والإقصاء، ما ساهم في إعداد جيل واعٍ وقادر على الدفاع عن مجتمعه والمشاركة في بناء مستقبل أكثر حرية وعدالة"، مضيفةً، إن استمرار هذه المكتسبات يتطلب من الشبيبة مواصلة العمل بروح المسؤولية، والحفاظ على الإنجازات التي تحققت بفضل تضحيات الشهداء، والعمل على تطويرها بما يخدم جميع شعوب المنطقة ويعزز قيم الحرية والديمقراطية والتعايش المشترك.

وشددت "ندى"، على أن المرحلة الحالية تتطلب من أبناء المنطقة التكاتف والتمسك بالمبادئ التي قامت عليها ثورة روج آفا، مؤكدةً، أن الحفاظ على هذه المكتسبات مسؤولية جماعية لا تقل أهمية عن تحقيقها.

وأوضحت، أن مسيرة النضال ستستمر حتى تحقيق الأهداف المنشودة وبناء سوريا جديدة تقوم على أسس الديمقراطية والعدالة والمساواة بين جميع شعوبها ومكوناتها، مع التأكيد على ضرورة صون الإنجازات التي تحققت، والعمل على تطويرها بما يخدم مستقبل جميع شعوب المنطقة.

ندى علي

الثورة من منظور شعوب المنطقة

ومن جانبه، أكد "حسن الخالد" وهو أحد أبناء الشعب العربي، أن ثورة روج آفا لم تنطلق لخدمة مكون أو قومية بعينها، وإنما جاءت لتكون مشروعاً للحرية والكرامة لجميع شعوب المنطقة بمختلف انتماءاتها القومية والدينية والثقافية، موضحاً، أن الثورة استطاعت منذ بدايتها أن تؤسس لنهج يقوم على المساواة والعدالة، حيث منحت كل شعب ومكون وعرق ودين مكانته الحقيقية، ورسخت مبدأ الشراكة بين الجميع دون أي تمييز أو إقصاء.

وأضاف: "إن ما تحقق من أمن واستقرار وتعايش بين شعوب المنطقة، هو ثمرة هذا النهج الذي احترم حقوق الجميع وأعطى لكل فرد وشعب دوره في بناء المجتمع وإدارة شؤونه".

وشدد "الخالد"، على أن الحفاظ على مكتسبات ثورة روج آفا مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع شعوب المنطقة، مؤكداً، أن صون هذه الإنجازات لا يكون إلا بالتمسك بمبادئ الثورة، ومواصلة النضال والعمل المشترك بروح المسؤولية والمثابرة، بما يضمن استمرار قيم الحرية والديمقراطية والأخوة بين الشعوب، ويحفظ التضحيات التي بُذلت في سبيل تحقيقها.

حسن الخالد

المرأة.. الحياة.. الحرية

وفي السياق ذاته، بينت "ميديا خشو"، أن ثورة روج آفا، شكلت نقطة تحول تاريخية في حياة المرأة، بعدما منحتها مكانة متميزة ودوراً محورياً في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأتاحت لها الفرصة للمشاركة الفاعلة في صنع القرار إلى جانب الرجل، على أساس الشراكة والمساواة في تحمل المسؤوليات وبناء المجتمع.

وترى ميديا، أن المرأة أصبحت شريكاً أساسياً في قيادة المؤسسات والإدارات والمجالس، وأسهمت بفاعلية في ترسيخ قيم الديمقراطية والتعايش المشترك وخدمة المجتمع.

وتابعت: "ثورة روج آفا عملت على إرساء منظومة قانونية ومؤسساتية هدفت إلى حماية حقوقها وصون كرامتها، من خلال سن قوانين تكفل حقوق المرأة وتضمن مشاركتها، إلى جانب تفعيل العديد من المؤسسات والتنظيمات النسائية، مثل (مؤتمر ستار، ودار المرأة، ولجان المرأة)، والتي لعبت دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق النساء، وتقديم الدعم لهن، وتعزيز دورهن في مختلف المجالات".

ميديا خشو

ولفتت، إلى أن المرأة في روج آفا، أثبتت خلال سنوات الثورة أنها جديرة بالثقة والمسؤولية، من خلال ما قدمته من تضحيات وإنجازات، مؤكدةً، أن هذه التجربة أصبحت نموذجاً لقدرة المرأة على القيادة والمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع.

ونوهت "ميديا خشو" في ختام حديثها، على أن المرحلة المقبلة، في ظل سوريا الجديدة، تتطلب من النساء مواصلة النضال والعمل بكل إرادة وعزيمة للحفاظ على المكانة التي حققتها المرأة بفضل الثورة، وصون المكتسبات التي تحققت وعدم التفريط بها، بل البناء عليها وتطويرها، حتى تصل المرأة إلى مكانة أكثر تقدماً وريادة، وتواصل دورها كشريك أساسي في بناء مستقبل يسوده العدل والمساواة والحرية.

أهالي دير الزور يجددون مطالبهم بإعادة الإعمار وإنهاء سنوات الإهمال

رغم مرور سنوات على انتهاء العمليات العسكرية في مدينة دير الزور، لا تزال أحياء الرشدية والحميدية والشيخ ياسين والعرضي والحويقة تعيش واقعًا يوصف بـ"المنسي"، حيث تواصل آلاف العائلات حياتها وسط الأبنية المدمرة والركام المنتشر في الشوارع، مع غياب مشاريع إعادة الإعمار وتأخر إعادة الخدمات الأساسية، في وقت يؤكد فيه السكان أن الوعود الرسمية لم تترجم إلى خطوات ملموسة على أرض الواقع.

وتُعد هذه الأحياء من أكثر مناطق المدينة تضررًا، بعدما تعرضت لدمار واسع خلال سنوات المعارك، ما أدى إلى تدمير أعداد كبيرة من المنازل والمنشآت العامة وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، فيما عاد قسم من السكان إلى منازلهم رغم أنها غير صالحة للسكن، نعيش المعاناة نفسها يومًا بعد يوم".

وأضاف: "إن السكان يشعرون بأنهم تُركوا لمواجهة واقعهم بمفردهم، في ظل غياب أي مشاريع جدية تعيد الحياة إلى الأحياء التي عادوا إليها على أمل الاستقرار بعد سنوات من التهجير".

وفي شهادة أخرى، قال أحد أبناء حي الحويقة: "حيّنا ما زال منكوبًا، المنطقة ويتحدثون عن خطط لإعادة الإعمار، ثم يغادرون دون أن يتغير شيء، وكأن هذه الأحياء أصبحت خارج دائرة الاهتمام. تعبنا من الانتظار، وما زلنا نعيش المعاناة نفسها يومًا بعد يوم".

وأضاف: "إن السكان يشعرون بأنهم تُركوا لمواجهة واقعهم بمفردهم، في ظل غياب أي مشاريع جدية تعيد الحياة إلى الأحياء التي عادوا إليها على أمل الاستقرار بعد سنوات من التهجير".

وأشار إلى أن "الأحياء لا تحتاج إلى وعود فقط، بل إلى خطوات حقيقية على الأرض، فالعائلات تريد أن ترى عملًا حقيقيًا يعيد الكهرباء والماء وفتح الطرق، لأن الاستمرار بهذا الشكل يعني أن الناس ستفقد الأمل بالعودة".

وفي شهادة أخرى، قال أحد أبناء حي الحويقة: "حيّنا ما زال منكوبًا، والشوارع مغلقة بالأنقاض، والخدمات شبه معدومة، تعب الناس من النزوح والإيجارات، واليوم عادوا ليعيشوا وسط الدمار بانتظار وعود لا تنتهي، نريد إعادة إعمار حقيقية، لا تصريحات إعلامية ولا زيارات مسؤولين تنتهي بمجرد مغادرتهم".

وأضاف: "إن آلاف العائلات لا تزال عاجزة عن العودة إلى منازلها بسبب حجم الدمار، فيما يضطر من عادوا إلى التكيف مع ظروف معيشية قاسية، في ظل انعدام المقومات الأساسية للحياة".

كما قال أحد سكان مدينة دير الزور للمرصد السوري لحقوق الإنسان: "آلاف المنازل لا تزال مدمرة، ونسمع باستمرار عن مشاريع وخطط، لكن الواقع لم يتغير، ما نراه مجرد وعود متكررة، بينما لا توجد ورشات إعادة إعمار حقيقية تعيد الحياة إلى المدينة، الناس لم تعد تطلب المستحيل، بل تطلب الحد الأدنى من الخدمات التي تمكنها من العيش بكرامة".

ولا تقتصر معاناة سكان دير الزور على الأحياء المدمرة، بل تمتد أيضًا إلى البنية التحتية الحيوية، وفي مقدمتها الجسور، ففي مدينة الميادين بريف دير الزور الشرقي، لا يزال الجسر الرئيسي خارج الخدمة منذ تعرضه للتدمير خلال سنوات الحرب، كما لم تبدأ حتى الآن أي أعمال فعلية لإعادة تأهيله أو إنشاء بديل عنه، سواء عبر جسر ترابي أو جسر عسكري مؤقت، رغم الوعود المتكررة التي أُطلقت خلال الفترة الماضية.

ويؤكد أهالي الميادين، أن ما يجري على أرض الواقع يقتصر على زيارات اللجان والمسؤولين والتصريحات الإعلامية، دون تنفيذ أي مشروع ملموس، معتبرين، أن مدينتهم باتت منسية مقارنة بمناطق أخرى شهدت إنشاء جسور إسعافية للتخفيف من معاناة السكان، كما حذروا من أن استمرار تعطل الجسر يفاقم معاناة الأهالي ويعيق حركة التنقل ونقل البضائع، مطالبين بالإسراع في تنفيذ حل إسعافي حقيقي، ولا سيما بعد حادثة غرق العبارة النهرية في مدينة دير الزور قبل أيام، التي أعادت إلى الواجهة الحاجة الملحة لتأمين معابر آمنة على نهر الفرات.

ويؤكد السكان أن المعاناة اليومية لا تقتصر على الدمار، بل تشمل أيضًا الانقطاعات المتكررة للكهرباء، وضعف شبكات المياه، وتضرر الطرق، وارتفاع تكاليف مواد البناء، الأمر الذي يجعل إعادة ترميم المنازل مسؤولية تفوق قدرة معظم الأهالي، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

ويواصل أهالي دير الزور مطالبة الجهات المعنية والمنظمات الإنسانية والدولية بالانتقال من مرحلة الوعود إلى التنفيذ الفعلي، عبر إطلاق مشاريع شاملة لإزالة الأنقاض، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وترميم الأحياء المتضررة، وإنشاء الجسور وإعادة فتح الطرق، بما يتيح عودة السكان إلى مناطقهم وإنهاء سنوات طويلة من المعاناة التي لا تزال تلقي بظلالها على الحياة اليومية في المحافظة.

جامعة روج آفا تستقبل وفداً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مركز الأخبار ـ استقبلت جامعة روج آفا في مدينة قامشلو، وفداً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في الحكومة المؤقتة برئاسة الوزير الدكتور مروان الحلبي ومحافظ الحسكة نور الدين أحمد ؛ وذلك صباح (الخميس) 2026/7/23.

وكان في استقبال الوفد ممثلون عن إدارة الجامعة، ومديرية منطقة قامشلو جيهان هسام، ومسؤول لجنة الاندماج في الإدارة الذاتية حسن شرو، وعقد الطرفان اجتماعاً مغلقاً أمام وسائل الإعلام، ووفق إعلام المحافظة، تناول الاجتماع عدداً من المحاور المتعلقة بواقع التعليم العالي في محافظة الحسكة، وسبل تطويره وتعزيز جودة مخرجاته، كما ناقش المجتمعون أبرز التحديات والاحتياجات التي تواجه قطاع التعليم العالي في الجامعة. وطرحوا عدداً من المقترحات لتطويره.

وبحث المجتمعون آليات تنفيذ عملية الاندماج، بما يضمن استكمال الإجراءات وفق الأطر القانونية والإدارية، وبخدم مصلحة الطلبة والكوادر الأكاديمية، ويسهم في تطوير قطاع التعليم العالي في المحافظة.

ويشار إلى أن محافظ الحسكة، المهندس نور الدين أحمد، استقبل في الحسكة الأربعاء ٢٢/٧/٢٠٢٦، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور مروان الحلبي، وذلك بحضور مسؤول لجنة الاندماج في الإدارة الذاتية، حسن شرّو، والمعنيين بشؤون التعليم العالي.

وبحث الجانبان واقع قطاع التعليم العالي في المحافظة، والوقوف على أبرز التحديات والاحتياجات التي تواجه المؤسسات التعليمية، بما يُسهم في تطوير العملية التعليمية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للطلبة، كما عقد الوزير والمحافظ، اجتماعاً مع الكوادر الإدارية والتدريسية للكليات والمعاهد التابعة لجامعة الفرات في الحسكة، وذلك في مبنى كلية الحقوق.

أهالي قرية دور قليا في عفرين يكشفون حجم الدمار لمنازلهم

مركز الأخبار - كشف أهالي قرية دور قليا التابعة لناحية شران في عفرين عن حجم الدمار وعمليات النهب التي طالت منازل القرية، مؤكدين إن العائلات العائدة بعد سنوات من التهجير وجدت بيوتها خالية من محتوياتها، فيما لا يزال العديد من السكان الأصليين عاجزين عن العودة بسبب الأضرار الواسعة التي لحقت بمنازلهم.

على الرغم من عودة آلاف العائلات المهجّرة من عفرين، إلى منازلها من مقاطعتي كوباني والجزيرة، فإن العديد من السكان الأصليين لا يزالون غير قادرين على العودة إلى بيوتهم، بسبب الدمار الواسع وعمليات النهب التي طالت القرى والمنازل على يد المستوطنين.

العائلات العائدة فوجئت، بدلاً من استعادة ثمرة سنوات من العمل والجهد، بقرى ومنازل مدمّرة ومنهوبة.

وتعرّضت غالبية المنازل للدمار نتيجة هجمات دولة الاحتلال التركي والمجموعات المرتزقة التابعة لها، فيما تعرّضت المنازل التي بقيت قائمة لعمليات نهب على يد المستوطنين.

وأكدت العائلات العائدة، إن المستوطنين نهبوا جميع محتويات المنازل، وعمدوا إلى اقتلاع وسرقة الحديد المُستخدم في بنائها، ما اضطر العديد من الأسر إلى الإقامة في مراكز إيواء مؤقتة أو لدى أقاربهم.

وبحسب أهالي القرية، فقد استوطنت فيها ثماني عائلات تربطها صلة قرابة (إخوة)، وتقاسمت فيما بينها القرية، وخلال السنوات الثماني الماضية قامت بنهب منازل القرية بالكامل.

في الذكرى ١٠٣ لمعاهدة لوزان.. مؤتمر المجتمع الكردستاني بأوروبا يقيّم نضال الكرد من أجل الحرية

مركز الأخبار - أصدر مؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني في أوروبا، (KCDK-E) بياناً بمناسبة الذكرى الـ١٠٣ لمعاهدة لوزان، اعتبر فيه أن الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا وفرنسا وتركيا، أضفت الشرعية على تقسيم كردستان، وفتحت الباب أمام سياسات الإبادة بحق الشعب الكردي.

وأوضح البيان؛ إن "معاهدة لوزان لم تستهدف الكرد وحدهم، بل أدخلت منطقة الشرق الأوسط، بأكملها في دوامة من الحروب والأزمات المستمرة حتى اليوم، والحدود التي رُسمت آنذاك بشكل مصطنع بدأت اليوم تتفكك مع تصاعد أزمات نظام الدولة القومية في المنطقة".

وأضاف البيان؛ إن "الشعب الكردي يدافع عن مشروع ديمقراطي، يضمن الحرية والمساواة لجميع الشعوب والمكونات، ويرفض الحروب وسياسات الإنكار، والكرد يسعون إلى بناء شرق أوسط جديد قائم على التعايش المشترك".

وأشار البيان؛ إن "معاهدة لوزان لم تقسم كردستان جغرافياً فقط، بل استهدفت أيضاً الوحدة الوطنية، والإرادة السياسية، والنسيج الاجتماعي للشعب الكردي، ورسخت سياسات منهجة للإنكار والتدمير".

ولفت البيان؛ إلى إن "حق الشعب الكردي في تقرير مصيره تم تجاهله، خلال مرحلة تأسيس الدول القومية، حيث قسم كردستان بعد توقيع المعاهدة".

وأكد البيان؛ "لكن، في المقابل، فإن مشروع القائد عبد الله أوجلان، للحل الديمقراطي، شكّل العامل الأبرز في إحباط هذه السياسات، إذ أسهم في تعزيز الوعي القومي الكردي، وتقوية تنظيم المجتمع، وترسيخ أسس الوحدة الوطنية".

وشدد البيان؛ على إن "الشعب الكردي، رغم مرور أكثر من قرن على المعاهدة، لم يقبل بالواقع الذي فرضته، وأن نضاله من أجل الحرية وحق تقرير المصير بلغ اليوم مرحلة تاريخية جديدة".

واختتم البيان بدعوة أبناء الجالية الكردية في أوروبا، إلى المشاركة الواسعة في المسيرة الجماهيرية التي ستُنظم في مدينة لوزان يوم السبت القادم، إحياءً للذكرى ١٠٣ للمعاهدة، وتجسيداً للوحدة الوطنية ورفضاً لنتائجها.

تصعيدٌ إيراني يوسّع المواجهة عبر فتح جبهات جديدة

مركز الأخبار- حذرت خلايات صحفية، من إن إيران تتجه إلى توسيع نطاق المواجهة الإقليمية، عبر جبهات جديدة في الخليج والبحر الأحمر، في وقتٍ لم تنجح فيه الحملة العسكرية الأميركية في تأمين الملاحة بمضيق هرمز.

تناولت الصحف العالمية الصادرة بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٣. تصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران. وتداعياتها على أمن المنطقة والملاحة وأسواق الطاقة العالمية، ففي مقال نشرته صحيفة "عرب نيوز"، أكدت، إن إيران بدأت توسيع نطاق المواجهة الإقليمية عبر فتح جبهتين جديدتين، الأولى في البحر الأحمر من خلال «الحوثيين» لتهديد الملاحة في مضيق باب المندب، والثانية عبر تصعيد غير مسبوق ضد الكويت. في محاولة لتعويض تراجع قدرتها على استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط بعد الضربات الأميركية.

وأضاف، إن طهران تسعى إلى خلق أوراق نفوذ بديلة عبر حلفائها الإقليميين، محذراً من أن هذا النهج يهدد أمن الخليج والممرات البحرية الدولية، ويستدعي تشكيل جبهة إقليمية مدعومة دولياً لحماية حرية الملاحة ومنع توسع الصراع. معتبراً أن إيران لا تدير أزمة مؤقتة فحسب، بل تخاول إعادة رسم التوازنات الأمنية في المنطقة بما يخدم مصالحها بعد الحرب.

من جهتها، ذكرت مجلة "فورين بوليسي"، في تحليل لها من أن الحملة العسكرية الأميركية المتصاعدة ضد إيران، رغم استمرارها لأيام واستهدافها بنى تحتية ومنشآت عسكرية، لم تحقق هدفها في تأمين الملاحة بمضيق هرمز، بل أسهمت في تفاقم أزمة أسواق الطاقة العالمية.

وأضافت إن حركة السفن عبر المضيق، ما تزال عند مستويات متدنية، فيما ارتفعت أسعار النفط مجدداً إلى نحو ٩٠ دولاراً للبرميل، وسط تراجع المخزونات النفطية العالمية واستمرار الهجمات الإيرانية على السفن والمنشآت الحيوية، معتبرةً أن الضغوط العسكرية والعقوبات وحدها لن تدفع طهران إلى تغيير موقفها.

إلى الذكرى الـ ٣٣ من حاملي الحلم والقرنفل

أحمد حسن

مع مقاومة كوباني. أعطى نور التنوير في القرن الحادي والعشرين ضد الظلام أمل الحرية للإنسانية، كان ذلك النور في نظرات الشابات اللواتي جعلن أجسادهن درعاً أمام فوهات دبابات داعش. وفي نظرات شباب كردستان والدوليين الذين اختلطت دماؤهم ببعضها، كان دفاع المقاومين الذين حكمت إرادتهم وأملهم وشعورهم وفكرهم السلاح. حيًّا حيّاً، وشارعاً شارعاً، رأى العالم على البث المباشر؛ سقطت الجدران، لكن الإيمان لم يسقط، قيل إن كوباني سقطت، لكنها لم تسقط، وفي المكان الذي قيل فيه إنها دُمرت، نهضت من جديد؛ لأنها لم تكن مجرد مدينة، كانت الرد الأكبر الذي قدمته الإنسانية في القرن الحادي والعشرين ضد مراكز القوى المظلمة للفاشية.

ولم يعرف ذلك الرد الحدود، الشعلة التي اشتعلت في كوباني امتدت من روج آفا إلى تركيا، ومن كردستان إلى كل الجغرافيا؛ الذين حملوا تلك الشعلة انطلقوا في الطريق، في صباح ٢٠ تموز حمل ٣٣ من حاملي الحلم ذلك الأمل على ظهورهم، القرنفل في الكف، "أخوة الشعوب" على اللسان، والسلام في الحقيبة، كانوا ذاهبين ليحملوا النار التي أُشعلت في كوباني إلى سروج، ومن سروج إلى كل جغرافيا الأناضول وكردستان.

كانت الساعة العاشرة، كان الهواء في ساحة مركز أمارة الثقافي في سروج قد انطبق كالحديد الساخن، الكراسي البلاستيكية، سلك الميكروفون الملقى على الأرض، والقمصان المكتوب عليها «SGDF»، جملتان كُتبتا بقلم رصاص في زاوية اللافتة؛ "هناك أمل"، وبقيت عبارة "حيّا أخوة الشعوب" معلقة في الهواء، حدث انفجار ثم صمت ثم صراخ، جُمدت ضحكاتهم في صور السيلفي، كان أحدهم يمسك بقطعة سمسم، وكان آخر يعدل نظارته، ٣٣ روحاً، شباب جاؤوا من كل أطراف الأناضول وبلاد ما بين النهرين، النور الذي بدأ في كوباني، استُهدف في سروج.

ظنوا أن الأمر انتهى، لكنهم أخطؤوا؛ لأن جذر القرنفل عميق، لا يمكنك اقتلاعه، كل جسد ارتقى في كوباني شهيداً، أصبح مليون قرنفل في سروج، اسم واحد صُمت، وعاش في ألف اسم، لم يكن هذا صدفة، حاولوا إطفاء نور القرن الحادي والعشرين، لم ينجحوا؛ النور لا ينطفئ لأنه استُهدف، بل ينتشر أكثر، هناك رجفة جناح العنقاء الناهض من الرماد، تؤلم، وتلمع في آن، انتقلت تلك الرجفة من كوباني إلى سروج، ومنها إلى مياه الفرات، وإلى قمم جغرافيا الأناضول وبلاد ما بين النهرين، الفرات وجد طريقه وهو يلعق الحجر، في جبال الأناضول أطلقت أم موالاً، وفي سهل سروج أصبح ذلك الموال تهويدة لألف أم، مهما فعل الظلم، فإن الماء يجد طريقه، لأن المقاومة ليست لحظة، إنها استمرارية، ما بدأ في كوباني، حاولوا تقسيمه في سروج، لكن خط المقاومة لم ينقطع، فقط أصبح أكثر سمكاً.

لا أبدية الحب ولا أبدية النضال هي في اللقاء ولا في الشوق، هي في الوتر المشدود بينهما، كوباني شدت ذلك الوتر نحو جهة الأمل، في سروج حاولوا شده نحو جهة الحزن، عندما خرج بلا نبض، كجسدٍ جميلٍ بلا حياة، إن الوزن لا يصنع الشعر، كما أن معرفة المقامات لا تجعل الإنسان مطربًا، وكما أن امتلاك الألوان لا يجعل صاحبه رسامًا.

وقد يقول قائل؛ ولكن الشعر الحديث لا يلتزم الوزن، وأقول؛ الشعر شعر، سواء جاء عموديًا أو حرًا أو نثرًا.

فالقصيدة لا تُقاس بعدد التفعيلات، وإنما بمقدار ما تهز القلب، ليس المهم شكل المركب... بل أن يصل إلى الشاطئ؛ والشاعر يبقى شاعرًا حتى وهو يكتب النثر؛ لأنه لن يكتب النثر كما يكتبه الناثر، وإنما سيكتب نثرًا تنبض فيه الموسيقى، وتضيء فيه الصورة، ويتحرك فيه الخيال.

إن الشعر يسكن صاحبه، ولا يسكن القصيدة وحدها، وليس كل من حفظ اللغة أصبح شاعرًا، وليس كل من أتقن العروض صار مبدعًا، هناك من يحفظ آلاف المفردات القديمة، ويجيد أسماء البحور كلها، ويعرف الزحافات والعلل عن ظهر قلب، ثم تقرأ شعره فلا تجد فيه قلبًا واحدًا يخفق.

كلماته وروده جميلة... ولكنها بلا عطر، وأبياته مصابيح... لكنها بلا نور.

أما الشعر الحقيقي، فعطره العاطفة، وروحه الوجدان، ونبضه الإحساس.

ولذلك يبقى أعذب الشعر أسهله، لا بمعنى السطحية، بل بمعنى العذوبة.

ذلك الشعر الذي يدخل القلب دون استئذان، ويجلس في الذاكرة دون عناء.

وحفظه الأذن من أول مرة لأنها أحبته قبل أن تحفظه، لكن... إذا كانت الموهبة هي أساس الشعر، فإن اللغة هي أساس الموهبة، ولا مساومة في هذه القضية، ولا اجتهاد فيها، ولا تبرير لها.

من أراد أن يكون شاعرًا، فعليه أولًا أن يحترم اللغة التي يكتب بها، فمن المؤلم أن نجد من يكتب: "انتي" بدل "أنتِ"، و"الاكن" بدل "الكن"، و"ذالك" بدل "ذلك"، و"هاذا" بدل "هذا"، و"إلاه" بدل "إلهـ"، و"هواكي" بدل "هواكِ"، و"عيناكي" بدل "عيناكِ"، و"ما عدتي" بدل "ما عدتِ".

ثم يغضب إذا نُبِّه إلى الخطأ، بل الأخطر من ذلك أن يخترع نحوًا جديدًا، فيرفع المنصوب، وينصب المرفوع، ويجر الفاعل، ويترك المفعول، ثم يقول بثقة:

"يحق للشاعر ما لا يحق لغيره".

كلا... لا يحق للشاعر أن يفسد اللغة، ولا يحق له أن يشوه قواعدها، ولا يحق له أن يحول الأخطاء إلى مدرسة، فاللغة ليست ملكًا لأحد، بل نحن ضيوف عليها، نعم، أجاز العروض بعض الضرورات الشعرية، لكن الضرورة شيء... والجهل شيء آخر، فالضرورة تأتي لحماية الإيقاع، أما الجهل فيقتل اللغة والإيقاع معًا، ولذلك: أقول لكل شاعر ناشئ: اقرأ ثم اقرأ، اقرأ الشعر القديم لتعرف الجذور، واقرأ الشعر الحديث لتعرف الآفاق، واقرأ الرواية لتتعلم السرد، واقرأ الفلسفة لتتسع الرؤية، واقرأ التاريخ حتى لا تعيد كتابة الماضي بجهل، فالشاعر الذي لا يقرأ، ينتهي إلى تكرار نفسه، والقصيدة التي لا تتغذى من المعرفة، تموت سريعًا.

وأقول أيضًا: اكتب بالعامية إن أردت... لكن اكتبها عامية خالصة، واكتب بالفصحى إن أردت... لكن اكتبها فصحى سليمة، أما المزج العشوائي بينهما، فهو ظلم للطرفين، للفصحى التي تفقد هيبتها وللعامية التي تفقد صدقها، لكل لغة موسيقاها، ولكل أسلوب شخصيته، والشعر ليس خطبة وليس محاضرة وليس تقريرًا صحفيًا، الشعر لمحة، الشعر دهشة، الشعر برقٌ يضيء السماء في لحظة، لكنه يترك أثره طويلًا.

إنه كلمة قليلة تحمل عالمًا كاملًا، وصورة صغيرة تختزن عمرًا بأكمله، ولست أؤمن بأن في الشعر عرشًا دائمًا، ولا أميرًا أبديًا، ولا زعيمًا يحتكر القصيدة، ففي كل يوم يولد شاعر جديد، وفي كل زمن تظهر موهبة تتجاوز من سبقها، والقصيدة لا تعترف بالألقاب، بل تعترف بالجمال فقط، وما يؤسف له أننا ما زلنا نجد شعراء يعيشون خارج زمنهم، يتغزلون بعيون البقر الوحشي، ويبكون على الأطلال، بينما يحمل كل واحد منهم هاتفًا ذكيًا ويعيش عصر الذكاء الاصطناعي، وما زال بعضهم يفتش في قواميس اللغة عن أكثر الكلمات غرابة، لا لأنها أجمل، بل لأنها أصعب، وكأن الغموض فضيلة، والتعقيد دليل عبقرية.

الحقيقة أن الكلمة التي تحتاج إلى معجم في كل سطر ليست بالضرورة كلمة شعرية، فالشعر لا يقاس بصعوبة المفردة، وإنما بقدرتها على الإيحاء، والبلاغة ليست في تعذيب القارئ؛ بل في إدهاشه، ومع ذلك، فإن الساحة لا تخلو من شعراء كبار يستحقون كل تقدير، لأنهم حافظوا على أصالة الشعر، وطوروه دون أن يقطعوا جذوره، كما أن هناك مواهب واعدة تستحق التشجيع، لأنها تؤمن بأن الشعر مسؤولية قبل أن يكون شهرة، ورسالة قبل أن يكون لقبًا.

وأخيرًا... إذا أردت أن تكون شاعرًا، فلا تسأل نفسك: كم قصيدة كتبت؟

بل اسأل: كم قصيدة غيرتني؟ كم مرة خرجت من قصيدتي إنسانًا أفضل؟ كم قارئًا شعر أنني كتبت شيئًا من قلبه قبل أن أكتب شيئًا من قلبي؟

هناك فقط... تعرف أن القصيدة لم تكن كلماتك... بل كانت هي التي كتبتك.

الحادي والعشرين اشتعل أكثر بـ ٣٣ قرنفلة، المقاومون هم الذين اختاروا الحياة عناداً للموت. هم الذين حملوا القرنفل في أكفهم، هم الذين أعادوا بناء الفجر، وهم في جهة الأمل، في كل فجر.

الشاعر لا يكتب القصيدة... بل القصيدة هي التي تكتبه في الشعر بين الشعور واللغة والموهبة

د. نجيب روفا سفري

كثيرًا ما نسمع شاعرًا يقول: كتبتُ قصيدة، ولا أرى في هذه العبارة إلا نصف الحقيقة، لأن الحقيقة الكاملة هي أن القصيدة هي التي كتبت شاعرها أولًا، ثم كتبها هو بعد ذلك، فالقصيدة لا تبدأ من القلم، ولا من الورقة، ولا من الوزن، ولا من القافية، وإنما تبدأ من رجفةٍ في القلب، ومن شرارةٍ في الروح، ومن شعورٍ لا يهدأ حتى يجد لنفسه لغة، إن الشعر وُلِد بعد الشعور، ولا يمكن للشعور أن يولد بعد الشعر، فالشاعر ليس ذلك الإنسان الذي يجلس ساعات يرص الكلمات كما تُرص الحجارة، وإنما هو الإنسان الذي يداهمه الإحساس حتى يفيض، فيتحول إلى صور، ثم إلى كلمات، ثم إلى قصيدة.

الشاعر الحقيقي لا يفتتح القصيدة، بل يعيشها، أليس الفرح هو الذي يرسم الابتسامة على الشفاه قبل أن نفكر بالابتسام؟ أليس الحزن هو الذي يستدعي الدموع قبل أن تأذن له العيون؟ وأليست الحسرة تسبق التنهد، والشوق يسبق اللقاء، والحنين يسبق الطريق؟

هكذا هو الشعر...

إنه نتيجة طبيعية للشعور، وليس نتيجة صناعية للتفكير، ولذلك أخطأ من ظن أن الشعر هو الوزن وحده، أو القافية وحدها، الوزن ثوب، والقافية زينة أما الشعر فهو الجسد الذي يلبس الثوب، والروح التي تمنح الزينة معناها.

وكم من شاعرٍ ضحّى بمعنى عظيم حتى تستقيم قافيته... وكم من فكرةٍ ساميةٍ ذُبحت على مذبح البحر العروضي...

وكم من بيتٍ خرج موزونًا كاملًا، لكنه خرج بلا نبض، كجسدٍ جميلٍ بلا حياة، إن الوزن لا يصنع الشعر، كما أن معرفة المقامات لا تجعل الإنسان مطربًا، وكما أن امتلاك الألوان لا يجعل صاحبه رسامًا.

وقد يقول قائل؛ ولكن الشعر الحديث لا يلتزم الوزن، وأقول؛ الشعر شعر، سواء جاء عموديًا أو حرًا أو نثرًا.

فالقصيدة لا تُقاس بعدد التفعيلات، وإنما بمقدار ما تهز القلب، ليس المهم شكل المركب... بل أن يصل إلى الشاطئ؛ والشاعر يبقى شاعرًا حتى وهو يكتب النثر؛ لأنه لن يكتب النثر كما يكتبه الناثر، وإنما سيكتب نثرًا تنبض فيه الموسيقى، وتضيء فيه الصورة، ويتحرك فيه الخيال.

إن الشعر يسكن صاحبه، ولا يسكن القصيدة وحدها، وليس كل من حفظ اللغة أصبح شاعرًا، وليس كل من أتقن العروض صار مبدعًا، هناك من يحفظ آلاف المفردات القديمة، ويجيد أسماء البحور كلها، ويعرف الزحافات والعلل عن ظهر قلب، ثم تقرأ شعره فلا تجد فيه قلبًا واحدًا يخفق.

كلماته وروده جميلة... ولكنها بلا عطر، وأبياته مصابيح... لكنها بلا نور.

أما الشعر الحقيقي، فعطره العاطفة، وروحه الوجدان، ونبضه الإحساس.

ولذلك يبقى أعذب الشعر أسهله، لا بمعنى السطحية، بل بمعنى العذوبة.

ذلك الشعر الذي يدخل القلب دون استئذان، ويجلس في الذاكرة دون عناء.

وحفظه الأذن من أول مرة لأنها أحبته قبل أن تحفظه، لكن... إذا كانت الموهبة هي أساس الشعر، فإن اللغة هي أساس الموهبة، ولا مساومة في هذه القضية، ولا اجتهاد فيها، ولا تبرير لها.

من أراد أن يكون شاعرًا، فعليه أولًا أن يحترم اللغة التي يكتب بها، فمن المؤلم أن نجد من يكتب: "انتي" بدل "أنتِ"، و"الاكن" بدل "الكن"، و"ذالك" بدل "ذلك"، و"هاذا" بدل "هذا"، و"إلاه" بدل "إلهـ"، و"هواكي" بدل "هواكِ"، و"عيناكي" بدل "عيناكِ"، و"ما عدتي" بدل "ما عدتِ".

ثم يغضب إذا نُبِّه إلى الخطأ، بل الأخطر من ذلك أن يخترع نحوًا جديدًا، فيرفع المنصوب، وينصب المرفوع، ويجر الفاعل، ويترك المفعول، ثم يقول بثقة:

"يحق للشاعر ما لا يحق لغيره".

كلا... لا يحق للشاعر أن يفسد اللغة، ولا يحق له أن يشوه قواعدها، ولا يحق له أن يحول الأخطاء إلى مدرسة، فاللغة ليست ملكًا لأحد، بل نحن ضيوف عليها، نعم، أجاز العروض بعض الضرورات الشعرية، لكن الضرورة شيء... والجهل شيء آخر، فالضرورة تأتي لحماية الإيقاع، أما الجهل فيقتل اللغة والإيقاع معًا، ولذلك: أقول لكل شاعر ناشئ: اقرأ ثم اقرأ، اقرأ الشعر القديم لتعرف الجذور، واقرأ الشعر الحديث لتعرف الآفاق، واقرأ الرواية لتتعلم السرد، واقرأ الفلسفة لتتسع الرؤية، واقرأ التاريخ حتى لا تعيد كتابة الماضي بجهل، فالشاعر الذي لا يقرأ، ينتهي إلى تكرار نفسه، والقصيدة التي لا تتغذى من المعرفة، تموت سريعًا.

وأقول أيضًا: اكتب بالعامية إن أردت... لكن اكتبها عامية خالصة، واكتب بالفصحى إن أردت... لكن اكتبها فصحى سليمة، أما المزج العشوائي بينهما، فهو ظلم للطرفين، للفصحى التي تفقد هيبتها وللعامية التي تفقد صدقها، لكل لغة موسيقاها، ولكل أسلوب شخصيته، والشعر ليس خطبة وليس محاضرة وليس تقريرًا صحفيًا، الشعر لمحة، الشعر دهشة، الشعر برقٌ يضيء السماء في لحظة، لكنه يترك أثره طويلًا.

إنه كلمة قليلة تحمل عالمًا كاملًا، وصورة صغيرة تختزن عمرًا بأكمله، ولست أؤمن بأن في الشعر عرشًا دائمًا، ولا أميرًا أبديًا، ولا زعيمًا يحتكر القصيدة، ففي كل يوم يولد شاعر جديد، وفي كل زمن تظهر موهبة تتجاوز من سبقها، والقصيدة لا تعترف بالألقاب، بل تعترف بالجمال فقط، وما يؤسف له أننا ما زلنا نجد شعراء يعيشون خارج زمنهم، يتغزلون بعيون البقر الوحشي، ويبكون على الأطلال، بينما يحمل كل واحد منهم هاتفًا ذكيًا ويعيش عصر الذكاء الاصطناعي، وما زال بعضهم يفتش في قواميس اللغة عن أكثر الكلمات غرابة، لا لأنها أجمل، بل لأنها أصعب، وكأن الغموض فضيلة، والتعقيد دليل عبقرية.

الحقيقة أن الكلمة التي تحتاج إلى معجم في كل سطر ليست بالضرورة كلمة شعرية، فالشعر لا يقاس بصعوبة المفردة، وإنما بقدرتها على الإيحاء، والبلاغة ليست في تعذيب القارئ؛ بل في إدهاشه، ومع ذلك، فإن الساحة لا تخلو من شعراء كبار يستحقون كل تقدير، لأنهم حافظوا على أصالة الشعر، وطوروه دون أن يقطعوا جذوره، كما أن هناك مواهب واعدة تستحق التشجيع، لأنها تؤمن بأن الشعر مسؤولية قبل أن يكون شهرة، ورسالة قبل أن يكون لقبًا.

وأخيرًا... إذا أردت أن تكون شاعرًا، فلا تسأل نفسك: كم قصيدة كتبت؟

بل اسأل: كم قصيدة غيرتني؟ كم مرة خرجت من قصيدتي إنسانًا أفضل؟ كم قارئًا شعر أنني كتبت شيئًا من قلبه قبل أن أكتب شيئًا من قلبي؟

هناك فقط... تعرف أن القصيدة لم تكن كلماتك... بل كانت هي التي كتبتك.

إعلام الحكومة المؤقتة بين الوصاية الرسمية وخطاب التحريض...

من يصنع الحقيقة ومن يؤجج الانقسام؟

منذ بدء الأزمة السورية عام 2011، تحول الإعلام إلى أدوات الصراع السياسي والعسكري والاجتماعي. فالمعارك لم تقتصر على الجبهات، وإنما امتدت إلى شاشات التلفزة، والمواقع الإلكترونية، ومنصات التواصل الافتراضي، حيث أصبحت الرواية الإعلامية جزءاً من الصراع على السلطة والنفوذ وكسب الرأي العام.

محمد عيسى

خطاب الدولة وصناعة الرواية الواحدة

مع سقوط النظام السوري السابق في الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤، وتشكيل الحكومة السورية المؤقتة، ساد اعتقاد بأن البلاد تدخل مرحلة جديدة عنوانها حرية الإعلام، واحترام التعددية، وفتح المجال أمام الصحافة المستقلة. إلا أن المشهد الإعلامي السوري بقي يعاني من الاستقطاب ذاته، بل ظهرت أنماط جديدة من الخطاب الإعلامي، بعضها يتبنى الرواية الرسمية للحكومة المؤقتة بصورة كاملة، وبعضها يعمل خارج الأطر المهنية، فيما يستمر الإعلام التحريضي في بث خطاب الكراهية والتحريض بين السوريين.

وتؤكد الحكومة السورية المؤقتة باستمرار أن المؤسسات الإعلامية باتت تعمل تحت إشرافها، وأنها تسعى إلى تنظيم القطاع الإعلامي وضبط المخالفات، لكن الواقع على الأرض تطرح أسئلة جوهرية حول مدى قدرة الحكومة على فرض القانون على جميع المنابر الإعلامية، خاصة مع استمرار ظهور وسائل إعلام وصفحات ومنصات تنشر اتهامات وخرصاً دون أدلة أو مساءلة قانونية.

وفي المقابل، تبرز نماذج إعلامية تسعى إلى تغطية الأحداث وفق معايير مهنية، مع التركيز على نقل الوقائع وكشف الانتهاكات أياً كان مرتكبها، بعيداً عن التحريض أو عفرنة الشعوب السورية.

وهو ما يظهر بصورة أوضح في عدم من وسائل الإعلام العاملة في روح آفا.

يعد تشكيل الحكومة السورية المؤقتة، أُعيد تنظيم المؤسسات الإعلامية الرسمية، وأعلنت السلطات أنها تعمل على تطوير الإعلام الحكومي بما ينسجم مع المرحلة الجديدة.

وتؤكد هذه المؤسسات أنها تنقل الوقائع كما هي، وأن هدفها حماية الاستقرار الوطني وتعزيز الثقة بالحكومة الجديدة، غير أن مضمون التغطيات يظهر غالباً تركيزاً كبيراً على إنجازات الحكومة، واللقاءات الرسمية، والتحركات السياسية والدبلوماسية، مقابل مساحة محدودة للأصوات الناقدة أو الملفات الخلافية، ففي كثير من الأحداث الأمنية والسياسية، يقتصر تناول الإعلام الرسمي على الرواية الحكومية، دون إفساح المجال لوجهات النظر الأخرى أو التحقيقات المستقلة، الأمر الذي يضعف ثقة شريحة من السوريين بالمحتوى المنشور، خاصة بعد سنوات طويلة اعتاد فيها السوريون على غياب الإعلام المستقل.

ويُعد الإعلام الرسمي ركناً أساسياً في أي دولة، لكن نجاحه يقاس بقدرته على نقل الحقيقة كاملة، وليس فقط ما يخدم السلطة، فالمهنية تقتضي عرض الوقائع والاستناد إلى مصادر واضحة، وإتاحة المجال للنقد المسؤول، وهو ما يزال يمثل تحدياً أمام الإعلام الحكومي في سوريا، إلى جانب الإعلام الرسمي. برزت خلال العامين الأخيرين عشرات المنصات الإعلامية التي تقدم نفسها باعتبارها مستقلة، لكنها في الواقع تتبنى خطاباً متطابقاً مع خطاب الحكومة السورية المؤقتة.

وتقوم هذه المنصات بإعادة نشر البيانات الرسمية، وتقديمها بوصفها حقائق نهائية، مع التركيز على إبراز النجاحات الحكومية، والدفاع عن قراراتها، ومهاجمة كل الأصوات المعارضة أو المنتقدة.

ولا تكمن المشكلة في دعم الحكومة بحد ذاته، فمن حق أي وسيلة إعلامية أن تتبنى توجهاً سياسياً واضحاً، لكن الإشكالية تظهر عندما يتحول الإعلام إلى أداة للدعاية، فيغيب التحقق من المعلومات، وتتراجع المهنية، ويصبح الهدف إقناع الجمهور برواية واحدة دون السماح بالنقاش أو النقد، هذا النمط من الإعلام يساهم في خلق بيئة إعلامية مغلقة، حيث يصبح الاختلاف في الرأي مرادفاً للعداء، وتتحول الصحافة من سلطة رقابية إلى منبر لتبرير السياسات الرسمية، وهو ما ينعكس سلباً على ثقة الجمهور بوسائل الإعلام.

الإعلام التحريضي وصناعة الفتن

أخطر ما يواجه سوريا اليوم وجود منصات إعلامية تعتمد خطاب التحريض والكراهية، وتوجه الاتهامات دون أدلة، ما يسهم في تأجيج الانقسامات المجتمعية، وخلال العديد من الأحداث الأمنية، سارعت بعض الصفحات والقنوات إلى تحميل مسؤولية التفجيرات أو الاغتيالات أو أعمال العنف لجهات معينة قبل بدء أي تحقيق رسمي.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك التفجير الذي شهدته العاصمة دمشق، حيث سارعت وسائل إعلام وصفحات سورية إلى اتهام قوات سوريا الديمقراطية بالوقوف وراء الهجوم، رغم غياب أي نتائج تحقيق رسمية تثبت تلك المزاعم في حينه، ودون تقديم أدلة موثقة للرأي العام، وتكررت هذه الظاهرة في أحداث أخرى، إذ يجري توجيه الاتهامات لشعوب أو قوى سياسية مختلفة بصورة مباشرة، الأمر الذي يرفع منسوب الاحتقان، ويغذي خطاب الكراهية، ويخلق بيئة قابلة للانفجار.

ويصبح السؤال مشروعاً هنا: إذا كانت الحكومة السورية المؤقتة تؤكد أن الإعلام بات تحت إشرافها، فمن يتحمل مسؤولية هذه المنابر التي تبث التحريض؟ ولماذا لا تُفتح تحقيقات قانونية بحق الجهات التي تنشر اتهامات خطيرة دون أدلة؟ ولماذا لا تطبق القوانين على الجميع بالقدر نفسه؟

إن غياب المحاسبة لا يشجع فقط على استمرار خطاب التحريض، بل يمنح رسائل سلبية مفادها أن بعض وسائل الإعلام قادرة على نشر أي اتهام دون أن تواجه أي مساءلة، تخلط بعض الجهات بين حرية التعبير وحرية التحريض، بينما يفرق القانون الدولي بوضوح بين الحق في إبداء الرأي وبين الخطاب الذي يحرض على العنف أو التمييز أو الكراهية، فالصحفي يمتلك الحق في نقد الحكومات، وكشف الفساد، ومساءلة المسؤولين، لكنه لا يمتلك الحق في اتهام الأفراد أو المؤسسات أو الشعوب دون أدلة.

وتؤكد التجارب الدولية أن المجتمعات الخارجة من النزاعات تحتاج إلى إعلام يخفف التوترات، لا إلى إعلام يزيدها تعقيداً، لأن الكلمة قد تكون أحياناً أخطر من الرصاصة، وفي الحالة السورية، حيث ما تزال الجراح مفتوحة، فإن أي خطاب إعلامي غير مسؤول قد ينحول إلى سبب مباشر في اندلاع مواجهات جديدة، أو تأجيج الانقسامات بين الشعوب، أو نشر الشائعات التي تهدد الأمن المجتمعي.

ولهذا فإن مسؤولية الحكومة لا تقتصر على حماية حرية الصحافة، بل تشمل أيضاً حماية المجتمع من خطاب الكراهية، عبر تطبيق القانون بصورة متساوية، دون تمييز بين وسيلة إعلامية وأخرى.

إعلام يسعى إلى المهنية وتعزيز التعددية

في المشهد الإعلامي السوري الذي طغت عليه خلال السنوات الماضية خطابات الاستقطاب والتحريض، برزت في روح آفا وشمال وشرق سوريا تجربة إعلامية مختلفة سعت إلى تبني مقاربة تقوم على المهنية، وإبراز التنوع المجتمعي، والابتعاد عن الخطاب الذي يغذي الانقسامات القومية أو الدينية أو الطائفية؛ متبنية النهج الديمقراطي، وانطلقت هذه التجربة من خصوصية المنطقة التي تضم شعوب متعددة من الكرد والعرب والسريان والآشوريين والأرمن والتركمان، الأمر الذي فرض على العديد من المؤسسات الإعلامية اعتماد خطاب يراعي هذا التنوع ويمنح مختلف الفئات مساحة للتعبير عن آرائها وقضاياها.

وتركز هذه المقاربة على تغطية الأحداث وفق ما يتوافر من معلومات وشهادات ميدانية، مع السعي إلى التحقق من الوقائع قبل توجيه الاتهامات أو تحميل المسؤوليات، كما تعتمد العديد من وسائل الإعلام المحلية على توثيق الانتهاكات بالصور والوثائق وشهادات الضحايا والشهود، بما يهدف إلى تقديم رواية تستند إلى الأدلة قدر الإمكان، بعيداً عن الشائعات أو الخطاب التعبوي الذي يرافق غالباً النزاعات المسلحة.

ولا يعني ذلك أن هذه التجربة معصومة من الأخطاء أو بمنأى عن النقد، فالإعلام، بطبيعته، يخضع للتقييم المستمر والمراجعة المهنية، وقد تواجه بعض المؤسسات تحديات تتعلق بالإمكانات أو سرعة الوصول إلى المعلومات أو ظروف العمل في مناطق النزاع، إلا أن ما يميزها، في نظر كثير من المتابعين، هو محاولتها الحد من استخدام لغة التخوين والكراهية، والتركيز بدلاً من ذلك على القضايا الإنسانية وما يواجهه المدنيون من تحديات يومية.

وتولي وسائل الإعلام في روح آفا اليوم، اهتماماً واسعاً بملفات النزوح والتهجير، وأوضاع المخيمات، والانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون، إضافة إلى متابعة مخاطر داعش، وأوضاع السجون والمعتقلين، وتأثير العمليات العدوانية وهجمات الإبادة على حياة السكان والبنية التحتية، كما تفتح المجال أمام ممثلي مختلف الشعوب ومنظمات المجتمع المدني والناشطين لإبداء آرائهم، بما يعكس تنوع المجتمع المحلي ويمنح الجمهور فرصة للاطلاع على وجهات نظر متعددة.

وفي ظل استمرار الأزمة السورية، تبرز أهمية الإعلام المسؤول بوصفه أداة لتعزيز الحوار المجتمعي وترسيخ ثقافة المساءلة، إذ يسهم نقل الوقائع بموضوعية، وكشف الانتهاكات أياً كانت الجهة المسؤولة عنها، في بناء ثقة أكبر بين الجمهور ووسائل الإعلام، ويعزز دور الصحافة في حماية الحق في المعرفة، بعيداً عن التحريض والدعاية، وبما يخدم فرص الاستقرار والتعايش بين مختلف الشعوب السورية.

سوريا تحتاج إلى إعلام يوحد السوريين لا يفرقهم

لا يمكن الحديث عن مستقبل مستقر لسوريا أو عن بناء سوريا جديدة دون إصلاح حقيقي للقطاع الإعلامي؛ لأن الإعلام يشكل أحد الأعمدة الأساسية في أي عملية انتقال سياسي أو مجتمعي، فالتجارب التي مرت بها البلاد خلال سنوات الصراع أثبتت أن الكلمة قد تكون أداة لبناء الثقة كما قد تتحول إلى وسيلة لتغذية الانقسام وإطالة أمد الأزمات، لذلك، فإن الحاجة اليوم لا تقتصر على تطوير المؤسسات الإعلامية من الناحية التقنية، بل تمتد إلى ترسيخ ثقافة مهنية تقوم على الدقة والحياد واحترام أخلاقيات العمل الصحفي.

ولا يمكن للإعلام أن يؤدي دوره الحقيقي إذا اقتصر على ترديد الرواية الرسمية أو انخرط في حملات التحريض والتخوين وتبادل الاتهامات دون أدلة موثقة، فالصحافة المهنية تقوم على التحقق من المعلومات، وإتاحة الفرصة لمختلف الأطراف لعرض مواقفها، والتمييز بين الخبر والرأي، مع الالتزام بمعايير النزاهة والشفافية في نقل الوقائع، كما أن حماية حرية العمل الصحفي، إلى جانب محاسبة كل من يتجاوز القانون أو ينشر خطاب الكراهية، تمثلان شرطين أساسيين لبناء بيئة إعلامية تحظى بثقة المجتمع.

وإذا كانت الحكومة السورية المؤقتة تؤكد أنها تشرف على تنظيم القطاع الإعلامي، فإن نجاح هذا المسار يقاس بمدى تطبيق القوانين على جميع وسائل الإعلام دون استثناء بعيداً عن الاعتبارات السياسية أو الانتماءات المختلفة، فسيادة القانون لا تكتمل إلا عندما تكون المعايير واحدة للجميع، وعندما تنم مواجهة الأخبار المضللة وخطابات التحريض وفق إجراءات قانونية عادلة، بما يحمي حق المجتمع في الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة.

لقد دفعت سوريا ثمناً باهظاً نتيجة سنوات الأزمة والانقسام، وأصبح السوريون اليوم بأمس الحاجة إلى إعلام يساهم في رأب الصدع الاجتماعي، ويعزز ثقافة الحوار والتعايش، ويضع معاناة الإنسان وحقوقه في مقدمة أولوياته، كما أن كشف الانتهاكات، أياً كانت الجهة المسؤولة عنها، وحق المواطنين في المعرفة، يمثلان جوهر الرسالة الصحفية ودورها في خدمة المصلحة العامة، وعندما يصبح الإعلام مساحة للحقيقة والمساءلة والنقاش المسؤول، فإنه يتحول إلى شريك في بناء السلام والاستقرار، لا إلى عامل يزيد من الانقسام، ومن هنا، فإن مستقبل سوريا الديمقراطية يرتبط أيضاً بقدرتها على ترسيخ إعلام مهني، مستقل ومسؤول، يجعل الحقيقة أساس عمله، ويضع مصلحة المجتمع فوق أي اعتبارات سياسية أو أيديولوجية.

قمة الناتو والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتركيا والقضية الكردية ـ ٢ـ

يونس بهرام

شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ تسعينات القرن الماضي مراحل متفاوتة، تراوحت بين التعاون الاستراتيجي والتوتر السياسي، ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أقام البلدان شراكة وثيقة شملت مجالات الدفاع، والتعاون الاستخباراتي والصناعات العسكرية، انطلاقاً من تقاطع عدد من المصالح الأمنية والإقليمية.

غير أن هذه العلاقات دخلت منذ مطلع الألفية الثالثة مرحلة أكثر تعقيداً، نتيجة تباين المواقف تجاه عدد من القضايا الإقليمية. وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والتطورات في سوريا، والتنافس على النفوذ في شرق البحر المتوسط. ورغم فترات التقارب ومحاولات استعادة العلاقات الدبلوماسية، فإن الخلافات السياسية، والاستراتيجية ظلت عاملاً مؤثراً في طبيعة العلاقة بين البلدين.

وفي الملف السوري، تتباين أولويات الطرفين بصورة واضحة. فتركز إسرائيل على منع ترسيخ الوجود العسكري الإيراني، والحد من نقل الأسلحة إلى المجموعات المسلحة المتحالفة مع طهران. بينما تركز تركيا على أمن حدودها الجنوبية، التي تعتبرها تهديداً لأمنها القومي، إلى جانب الحفاظ على نفوذها في شمال سوريا.

وعلى الرغم من اختلاف أولوياتهما، فإن سوريا تمثل ساحة تتقاطع فيها الحسابات الأمنية لكل من أنقرة وتل أبيب، الأمر الذي يجعل العلاقة بينهما تنافساً استراتيجياً، وتوافقاً على إدارة المصالح المشتركة، أكثر من كونها مواجهة مباشرة.

شرق البحر المتوسط... الطاقة والجغرافيا السياسية

تحول شرق البحر المتوسط، خلال العقدين الماضيين إلى أحد أبرز ميادين التنافس الجيوسياسي، مدفوعاً باكتشافات الغاز الطبيعي، وأهمية خطوط نقل الطاقة، وتداخل مطالب السيادة البحرية بين الدول المطلة على المنطقة.

وتبرز الخلافات بين تركيا من جهة، واليونان وقبرص، من جهة أخرى، بشأن ترسيم الحدود البحرية، والمناطق الاقتصادية، وحقوق استثمار موارد الطاقة، وتؤكد أنقرة أن بعض الاتفاقيات البحرية المبرمة في المنطقة، لا تراعي حقوقها وحقوق القبارصة الأتراك، في حين تتمسك اليونان وقبرص بمواقف تستند إلى تفسيرهما للقانون الدولي للبحار.

وقد تجاوز هذا الخلاف إطاره القانوني والاقتصادي، ليصبح جزءًا من معادلات الأمن الإقليمي، ففي السنوات الأخيرة، عززت اليونان تعاونها الدفاعي مع الولايات المتحدة وفرنسا، وعدد من الشركاء الأوروبيين، بينما واصلت تركيا تطوير قدراتها البحرية، وتوسيع حضورها في شرق المتوسط، باعتبار ذلك جزءًا من استراتيجيتها لحماية مصالحها البحرية وأمنها القومي.

ولا تزال القضية القبرصية، تمثل أحد أكثر الملفات تعقيدًا في العلاقات التركية ـ اليونانية، كما تشكل تحديًا مستمرًا داخل حلف شمال الأطلسي، بالنظر إلى عضوية كل من تركيا واليونان في الحلف، واستمرار الخلافات الثنائية بينهما.

العلاقات التركية ـ الروسية... تعاون براغماتي وتنافس مستمر

تُعد العلاقات بين تركيا وروسيا، نموذجًا للتفاعلات التي تجمع بين التعاون والمنافسة في آن واحد، فعلى الرغم من اختلاف مواقف البلدين في عدد من القضايا الإقليمية، فقد نجحا في الحفاظ على قنوات اتصال فعالة، انطلاقًا من إدراكهما لأهمية المصالح المشتركة.

ويتجلى هذا التداخل في عدة ملفات، أبرزها سوريا، حيث يدعم كل طرف رؤى مختلفة بشأن مستقبل التسوية السياسية، وليبيا، فساند البلدان أطرافًا متباينة، إضافة إلى منطقة جنوب القوقاز، التي شهدت تفاعلات أمنية وسياسية معقدة عقب النزاعات الأخيرة.

وفي المقابل، عزز التعاون في مجالات الطاقة، والتجارة، والسياحة، الروابط الاقتصادية بين البلدين، وهو ما أسهم في الحد من انعكاسات الخلافات السياسية على مجمل العلاقات الثنائية.

وكان شراء تركيا منظومة الدفاع الجوي الروسية إس ـ ٤٠٠ نقطة تحول بارزة في علاقاتها مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، إذ أثار خلافات واسعة داخل الحلف بشأن التوافق التقني والسياسي، وأدى إلى فرض عقوبات أمريكية على أنقرة، واستبعادها من برنامج المقاتلة إف ـ ٣٥، وفي الوقت نفسه، عكس هذا القرار رغبة تركيا في توسيع هامش استقلالها الاستراتيجي، وتنويع مصادر تسليحها بما يتوافق مع رؤيتها لمتطلبات الأمن القومي.

وعلى الرغم من استمرار التباينات بين أنقرة وموسكو، فإن العلاقات بينهما تقوم على قدر كبير من البراغماتية، حيث يسعى الطرفان إلى إدارة خلافاتهما من خلال الحوار والتنسيق، مع الحفاظ على التعاون في المجالات التي تخدم مصالحهما المشتركة.

وتشير هذه المعادلة إلى أن العلاقات التركية - الروسية، لا يمكن وصفها بأنها تحالف استراتيجي بالمعنى التقليدي، ولا بأنها علاقة صدام دائم، بل هي أقرب إلى نموذج يجمع بين التعاون الانتقائي والتنافس المنظم، وهو نموذج يعكس طبيعة البيئة الدولية الراهنة التي تتسم بمرونة التحالفات وتشابك المصالح.

القضية الكردية والخيارات في تركيا وسوريا والعراق

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط، تجد القوى السياسية الكردية نفسها أمام مرحلة جديدة تتطلب قراءة دقيقة لطبيعة النظام الإقليمي والدولي المتغير، فقد أظهرت التجارب التاريخية أن مواقف القوى الكبرى غالبًا ما تتحدد وفق مصالحها الاستراتيجية، وأن التحالفات الدولية ليست ثابتة، بل تتغير تبعًا للظروف السياسية والأمنية.

وقد شهد الكرد، خلال العقود الماضية تحولات هامة في أوضاعهم السياسية، سواء من خلال تجربة باشور كردستان، أو تجربة الإدارة الذاتية في روج آفا، أو التطورات السياسية والثقافية داخل تركيا وإيران، إلا أن هذه المكاسب ظلت مرتبطة بدرجة كبيرة بالبيئة الإقليمية والدولية، وهي بيئة تتسم بالتغير المستمر وعدم اليقين، ومن هنا، فإن التحدي الأساسي أمام القوى الكردية، لا يرتبط فقط بالحصول على الدعم الخارجي، بل بقدرتها على بناء مقومات داخلية مستدامة، تشمل المؤسسات الفعالة، والشرعية المجتمعية، والإدارة الرشيدة، والقدرة على صياغة علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، لذا من واجب الكرد العمل على:

ـ تعزيز التوافق السياسي؛

يمثل الانقسام السياسي بين القوى الكردية، أحد أبرز التحديات التي تؤثر في قدرتها على التعامل مع التحولات الإقليمية، فاختلاف الرؤى بين الأحزاب والتيارات السياسية، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين المناطق الكردية المختلفة، يحد أحيانًا من إمكانية بناء استراتيجية مشتركة تجاه القضايا الكبرى، ولا يعني تعزيز التوافق السياسي، إلغاء التعددية، أو الاختلافات الفكرية، بل تطوير آليات للحوار والتنسيق تسمح بإدارة الخلافات ضمن إطار ديمقراطي، وبناء مواقف أكثر قدرة على التأثير في المحيط الإقليمي والدولي.

ـ بناء المؤسسات وتعزيز الحوكمة؛

تُظهر التجارب السياسية الحديثة، أن استمرار أي تجربة حكم، أو إدارة ذاتية، يعتمد بدرجة أساسية على قوة المؤسسات، وليس فقط على الظروف السياسية المؤقتة، ولهذا؛ فإن تطوير أنظمة إدارية فعالة، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين الخدمات العامة، ودعم التنمية الاقتصادية، وضمان مشاركة مختلف الشعوب، تعد عوامل أساسية لترسيخ الاستقرار والشرعية.

كما أن حماية حقوق جميع الشعوب بمختلف قومياتهم وأديانهم، في المناطق ذات الأغلبية الكردية تمثل عنصرًا مهمًا في بناء الثقة الداخلية، ومنع حول الاختلافات المجتمعية إلى مصادر صراع.

ـ الاعتماد على الشرعية الداخلية؛

أظهرت التجارب الإقليمية، أن الدعم الدولي يمكن أن يكون عاملاً مساعداً، لكنه لا يشكل ضمانة دائمة، فسياسات الدول الكبرى، تتغير وفق مصالحها، وقد تتبدل التحالفات عندما تتغير الظروف الاستراتيجية، لذلك، فإن بناء قاعدة داخلية قوية، تقوم على المشاركة السياسية، والتنمية، والمؤسسات، يبقى العامل الأكثر أهمية لضمان الاستمرارية والاستقرار على المدى الطويل.

ـ تطوير خطاب سياسي واقعي؛

تواجه القضية الكردية، تحدّيًا يتعلق بكيفية تقديم نفسها في البيئة الإقليمية والدولية، فبدلًا من حصرها في إطار الصراع الأمني، أو المواجهة السياسية، يمكن طرحها ضمن رؤية أوسع ترتبط بالديمقراطية، وحقوق المواطنة، والاستقرار الإقليمي، والحلول السياسية القائمة على الحوار، إن تطوير خطاب سياسي قادر على مخاطبة مختلف الأطراف، مع مراعاة تعقيدات المنطقة ومصالح الدول المجاورة، قد يزيد من فرص الوصول إلى تفاهمات أكثر استدامة.

مصالح الدول وإرادة الشعوب الحرة

تشير التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، إلى أن المنطقة تمر مرحلة إعادة تشكيل واسعة لموازين القوى والتحالفات، فتركيا تسعى إلى تعزيز موقعها كقوة إقليمية مؤثرة، وإيران تعمل على الحفاظ على شبكة نفوذها، وإسرائيل تركز على أولوياتها الأمنية، بينما تعيد الولايات المتحدة تقييم انتشارها والتزاماتها في المنطقة، ضمن سياق المنافسة الدولية الأوسع.

وفي الوقت نفسه، تحاول روسيا الحفاظ على حضورها في عدد من الملفات الإقليمية، رغم الضغوط التي فرضتها الحرب في أوكرانيا، في حين تزداد أهمية أدوار القوى الخليجية التي تسعى إلى توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي.

وفي هذه البيئة المعقدة، تواجه شعوب المنطقة تحديًا مزدوجًا، في حماية حقوقها ومصالحها، وتجنب التحول إلى أدوات ضمن صراعات القوى الكبرى، فالتاريخ السياسي للشرق الأوسط، يوضح أن الاعتماد الكامل على الدعم الخارجي قد يوفر مكاسب مرحلية، لكنه لا يشكل بحد ذاته أساسًا مستدامًا للاستقرار.

وبالنسبة للقضية الكردية، فإن المرحلة المقبلة ستتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة؛ طبيعة التحولات في سوريا والعراق، وشكل العلاقات التركية ـ الغربية، ومستقبل التنافس الأمريكي ـ الإيراني، وقدرة القوى الكردية على تطوير مؤسساتها وخطابها السياسي.

إن الشرق الأوسط يدخل مرحلة جديدة، تتسم بتغير سريع في موازين القوى، وتراجع وضوح الحدود التقليدية بين الأمن الإقليمي والدولي، وفي هذه المرحلة، لا يكفي امتلاك القوة العسكرية، أو الحصول على دعم خارجي لتحقيق الاستقرار السياسي، بل تصبح القدرة على بناء المؤسسات، وتعزيز الشرعية المجتمعية، وإدارة التنوع، من أهم عناصر النجاح.

وتبقى تركيا، لاعبًا محوريًا في هذه المعادلة بحكم موقعها الجغرافي، وعضويتها في حلف الناتو، وتأثيرها في ملفات سوريا والعراق، والشرق المتوسط، كما تبقى القضية الكردية، واحدة من الملفات التي ستستمر في التأثر بالتغيرات الإقليمية والدولية، لكنها في الوقت نفسه ستعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الفاعلين المحليين، على صياغة رؤية سياسية واقعية ومستدامة.

وفي عالم تتغير فيه التحالفات بسرعة، فإن العامل الأكثر تأثيرًا في مستقبل أي قضية سياسية، لن يكون فقط حجم الدعم الخارجي، بل القدرة على بناء مؤسسات قوية، والحفاظ على الشرعية الداخلية، وتطوير استراتيجية طويلة المدى قادرة على التعامل مع التحولات المستمرة.

فمستقبل الشرق الأوسط لن تحدده صراعات القوى الكبرى وحدها، بل قدرة شعوب المنطقة على تحويل التحولات التاريخية إلى فرص لبناء أنظمة أكثر استقرارًا وعدلًا وتوازنًا.

أزمة الشرق الأوسط البنيوية بين أطماع الهيمنة والحل الديمقراطي للقضية الكردية

أحمد حسن

بعد الحرب العالمية الثانية تغير مصير الشرق الأوسط للمرة الثانية. في ١٤ أيار١٩٤٨، حيث أعلن المجلس القومي اليهودي قيام دولة إسرائيل. وفي جغرافيا التناقض والصراع في الشرق الأوسط، إلى جانب القضية الكردية؛ حروب إسرائيل - فلسطين الممتدة لـ ٧٨ عاماً، واتفاقيات إبراهيم «أبراهام». وأمن ممرات الطاقة وعلى رأسها ممر داوود. وحرب إيران - إسرائيل والولايات المتحدة التي طبعت التوترات الإقليمية وأسبابها.

إن أزمة الشرق الأوسط البنيوية الممتدة لـ ٧٨ عاماً هي عملية كسر جيوسياسي ثانية بدأت مع السعي الهيمني للجمهورية الإيرانية الإسلامية. الكامن في التحول التاريخي-المجتمعي الشيعي- الهلالي الممتد من ١٩٧٩ إلى ٢٠٢٦ لمدة ٤٧ عاماً.إن أصل الأزمة في الشرق الأوسط هو إن نموذج الدولة القومية يستبعد التعددية المجتمعية. وإن الفاعلين الإقليميين يدربون ويسلحون قوات بالوكالة في إطار تنافس هيمني ويدفعون بها إلى الميدان. سنقوم بتقييم «محور المقاومة» الإيراني النابع من التقاء التقاليد السياسية الشيعية من العهد الصفوي، وصدمة «شبه المستعمرة» في عهد القاجار والكسر الثقافي لـ «التحديث» الذي قام به الشاه رضا بهلوي الموالي لأمريكا. واقتصاد ريع النفط. إن مذكرة التفاهم المؤقتة بين الولايات المتحدة وإيران في ١٥ حزيران ٢٠٢٦ وديلوماسية الولايات المتحدة المحورية على العراق ـ سوريا - إقليم كردستان العراق. «الوكالة الاقتصادية بدل التدخل المباشر». فالشرق الأوسط هو ساحة التنافس الهيمني وحروب الوكالة وأزمة الدولة القومية بين إيران وتركيا وإسرائيل.

لماذا الأزمة بنيوية ومستمرة؟

إن بنية الشرق الأوسط ما بعد العهد العثماني والتحول المذهبي الإيراني الممتد لـ ٥٠٠ عام. وديناميكيات أزمة ١٩٤٥ - ٢٠٢٦. وآلية قوى الوكالة. والحل الديمقراطي للمسألة الكردية. تشكل خطوط التناقض والصراع الثلاثة.

ـ البنية التاريخية - المجتمعية للشرق الأوسط وصدمة الدولة القومية. ١٨٠٠-١٩٤٥:

تتكون البنية المجتمعية للشرق الأوسط من ثلاث طبقات:

الأولى هي نظام الملل العثماني: نظام وضع قائم على الطوائف يمنح الحكم الذاتي لطوائف المسلمين والأرثوذكس والأرمن واليهود. لكنه لا ينتج مواطنة متساوية حديثة، ومع محاولة «المواطنة العثمانية» عبر التنظيمات في ١٨٣٩، منعت الامتيازات والتبعية الاقتصادية الاندماج. النتيجة: انقسم المجتمع أفقياً إلى طوائف. وعمودياً إلى هرمية الأغا ـ الشيخ - الدولة.

الثانية هي نموذج الدولة القومية من نوع وستفاليا المفروض عبر سايكس - بيكو ١٩١٦ ولوزان ١٩٢٣. جلب هذا النموذج فهم «أمة واحدة لغة واحدة - علم واحد». وأخرج البنى التعددية مثل الكرد والأشوريين والدروز من كونهم عنصراً مؤسساً للدولة. هذه الحدود المصطنعة خلقت «صدمة الإنكار» في البنية المجتمعية.

الثالثة هي الدولة الريعية التي ولدت مع اكتشاف النفط في إيران ١٩٠٨ وفي العراق ١٩٢٧. البنية الاقتصادية الريعية تكسر العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. فالدولة لا تستند إلى العقد الاجتماعي بل إلى الريع. والمجتمع لا يحاسب الدولة. هذه البنية منعت تطور المؤسسات الديمقراطية.

ـ الديناميكيات التاريخية - المجتمعية الإيرانية وسوسيولوجيا ثورة ١٩٧٩م:

إعلان الدولة الصفوية المذهب الشيعي الاثني عشري مذهباً رسمياً في ١٥٠١ فصل الهوية الإيرانية عن التعريب ووضع أساس تحالف العلماء - الدولة. بعد انهيار الصفويين. جعلت فترة القاجار في القرن الـ ١٩ من إيران موضوع «اللعبة الكبرى» بين روسيا وبريطانيا. وكانت خسائر الأراضي بمعاهدتي كلستان ١٨١٣ وتركمانجاي ١٨٢٨، والثورة المشروطة ١٩٠٦ واكتشاف النفط ١٩٠٨ من نقاط التحول في هذه الفترة. أنتجت المشروطة تجربة «سيادة الشعب» في المجتمع الإيراني: لكن التدخل الخارجي قطع هذه التجربة. وحوّل النفط الدولة إلى جهاز ريعي.

في ١٩٢٥ حاول رضا شاه بهلوي جعل إيران «دولة قومية حديثة». أحدثت الإصلاحات الثقافية مثل العلمانية وقانون القبعة وحظر الشادور إحساس «فقدان الهوية» في المجتمع التقليدي. انقلاب ١٩٥٣ ضد حكومة مصدق عبر الـ CIA و MI6 رسخ في المجتمع الإيراني صدمة «الديمقراطية غير ممكنة». «الثورة البيضاء» لمحمد رضا شاه في ١٩٦٣ نقلت ريع النفط إلى الطبقة الوسطى الحضرية بينما أفقرت الريف.

رغم محاولة ثورة ١٩٧٩ الإسلامية دمج الاقتصاد مع سوسيولوجيا «ولاية الفقيه» عبر تحالف تجّار السوق والفقراء الحضريين والطلاب والعلماء: فإن الفهم الإمبراطوري لـ «انتشار الهلال الشيعي» الإسلامي سبب ظلماً طبقياً عميقاً. جمع خطاب الخميني «الجمهورية الإسلامية» بين مطلب الهوية والعدالة وفكرة سيادة الشعب. بعد استفتاء ١ نيسان ١٩٧٩ انتقلت السلطة إلى يد العلماء والحرس الثوري. وورد مبدأ «ولاية الفقيه» في الدستور.

كانت الفترة ١٩٧٩-٢٠٢٦ هي الفترة التي بنت فيها إيران استراتيجية «محور المقاومة» على ثلاث ركائز:

ـ الهوية المذهبية الشيعية من العهد الصفوي. والخطاب «المناهض للإمبريالية» النابع من صدمة ١٩٥٣. والحاجة إلى «عمق استراتيجي» الناتج عن حرب إيران - العراق. حزب الله ١٩٨٢. الحشد الشعبي ٢٠٠٣. الفاطميون ٢٠١٢ هي الجناح العسكري لهذه الاستراتيجية، الحصيلة: تأمين الأمن الداخلي عبر قوى الوكالة وتحويل «الهلال الشيعي» إلى قوة ردع إقليمية. لكن حروب الوكالة ذات الكلفة الاقتصادية الكبيرة أدت إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٥٪ مع العقوبات ٢٠١٨-٢٠٢٤. وأظهرت احتجاجات ٢٠٠٩ و٢٠١٩ و٢٠٢٢ القطيعة بين المجتمع والنظام.

ثمانية عقود من الأزمة في الشرق الأوسط

كانت فترة ١٩٤٥-١٩٦٧ فترة القومية العربية. وبدأت بقرار الأمم المتحدة ١٨١ وقيام إسرائيل؛ وحاولت أيديولوجيات الناصرية والبعثية بناء الدولة القومية لكنها فشلت بسبب اصطناع الحدود. وكان احتلال إسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية في ١٩٦٧ هو سنوات انهيار القومية العربية. وكان حظر النفط العربي ١٩٧٣ من قبل دول أوبك نتيجة استخدام القومية العربية «سلاح النفط».

كانت فترة ١٩٩١-٢٠١١ فترة بناء الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة على الشرق الأوسط. حرب الخليج وحصار العراق «مشروع الشرق الأوسط الكبير» جعل أمريكا القوة العظمى الوحيدة تبني «توازناً قائماً على الصراع». في هذه الفترة ضعفت الدول القومية. لكن أمريكا وإيران والسعودية على العكس قامت بمأسسة قوى الوكالة.

كانت فترة ٢٠١١-٢٠٢٦ هي فترة الربيع العربي وحروب الوكالة. انهارت سلطة الدولة في سوريا وليبيا واليمن: وحلت محلها ميليشيات مدعومة من أمريكا وإيران وتركيا والسعودية وروسيا، تتضمن مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية في ١٥ حزيران ٢٠٢٦ هدنة ١٠٠ يوم وفتح مضيق هرمز وتجميد تخصيب اليورانيوم الإيراني فوق ٦٠٪ والإفراج عن ٢٤ مليار دولار من الأصول المجمدة وحزمة إعادة إعمار بقيمة ٣٠٠ مليار دولار بتمويل خليجي.

هدف أمريكا هو سحب الجيش عبر «التوازن البحري» وبناء خطوط أمن ممرات الطاقة الجديدة مع رأس المال الخليجي وتكنولوجيا إسرائيل وقوى الوكالة والدول القومية القائمة. لكن هذا المشروع انهار لأنه لم يخدم سلاماً دائماً. هذا الانهيار عمّق الأزمة بالحرب من جديد.

الآلية الملموسة للأزمة: التنافس الهيمني وتسليح قوى الوكالة

"ضعف الدولة" يبقى مجرداً. الآلية الملموسة هي: الدول التي تلعب على التنافس في المنطقة. بهدف توسيع مجالاتها الهيمنية وترسيخ ساحاتها الاستراتيجية. قامت بتدريب وتسليح قوى الوكالة ودفعها إلى الميدان.

إيران - حزب الله، ١٩٨٢-٢٠٢٦: بعد الاحتلال الإسرائيلي في ١٩٨٢ قام الحرس الثوري الإيراني بتنظيم القرى الشيعية في لبنان. كان حزب الله يتلقى دعماً إيرانياً سنوياً يتراوح بين ٧٠٠ مليون ومليار دولار. وأصبح بقوة مساوية لجيش الدولة بعد حرب ٢٠٠٦. بعد حرب تموز ٢٠٠٦ انهارت الدولة اللبنانية نتيجة انقلاب حزب الله والتركمان والسريان والأرمن ويتجاوز منطق قوة الوكالة.

تستمر أزمة الشرق الأوسط الممتدة لـ ٧٨ عاماً بسبب إقصاء الدولة القومية وتسليح الدول لقوى الوكالة في التنافس الهيمني. "محور المقاومة" الإيراني الممتد لـ ٤٧ عاماً هو نتاج التقاء التقاليد الشيعية من العهد الصفوي. وصدمة شبه المستعمرة للقاجار. و"التحديث" القسري للبهلوي. وريع النفط. استراتيجية مذكرة التفاهم الأمريكية ٢٠٢٦ هي نموذج "وكالة جديدة للتوازن البحري".

لقد دخل الشرق الأوسط إلى "بناء الوكالة عبر توزيع الريع". ظهرت دول ريعية. إيران والسعودية ودول الخليج الأخرى. ونموذج الدولة القومية الريعية المصطنعة. فالأزمة والفوضى في الشرق الأوسط ليست تكتيكية بل بنيوية.

تضع أيديولوجية ومفهوم "الأمة الديمقراطية" للكرد "مصلحة الشعوب" في مواجهة هذه المصلحة. حل الأزمة يمكن عبر بناء مجتمع الأمة الديمقراطية التي تؤمن العيش المشترك للشعوب على أساس المساواة والطوعية.

تنبع من غياب الدول: بل من تنافسها عبر قوى الوكالة.

المسألة الكردية والبنية المجتمعية في الأجزاء الأربعة ومنظور الحل الديمقراطي

الكرد محبوسون في أربع دول ببنى مختلفة: في تركيا الانتقال إلى الديمقراطية وإنهاء الإنكار والإبادة للكرد. في إيران إنهاء التهميش القومي والثقافي والسياسي والاقتصادي للشعوب. في العراق ثنائية الربع النفطي والعشيرة - البيروقراطية الحديثة؛ وفي سوريا الدمار بعد الحرب والتجربة الكونفدرالية حققت الكرد مهمة تاريخية جديدة.

الوحدة القومية في الأجزاء الأربعة ضرورية لثلاثة أسباب: قوة التفاوض. كسر فخ الوكالة. والشرعية الإقليمية: اعتراض الكرد على فرض أمريكا عليهم أن يكونوا قوة وكيلة في معادلة المنطقة هو إعلان إرادة بأن يكونوا قوةً ذاتية في المنطقة.

الكونفدرالية الديمقراطية ضد سياسة الفوضى والصراع في الشرق الأوسط: مجالس محلية. حقوق ثقافية. حرية المرأة - نظام الرئاسة المشتركة وحصة ٥٠٪. اقتصاد إيكولوجي - تعاونيات. هذا النموذج يقدم مواطنة متساوية للعرب والتركمان والسريان والأرمن ويتجاوز منطق قوة الوكالة.

حراك تجاري واسع... سوريا توسع شراكاتها الإقليمية والدولية

مركز الأخبار ـ بعد سنواتٍ من الحرب والأزمة، تعود سوريا إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية عبر اتفاقيات وشراكات تجارية إقليمية ودولية، فهل تنجح هذه الخطوات في تحويل الانفتاح التجاري إلى فرصةٍ حقيقية لإعادة تنشيط الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار والإنتاج، ووضع البلاد على مسار تنموي مُستدام؟

تشهد سوريا حراكاً اقتصادياً متسارعاً يعكس توجهاً واضحاً نحو إعادة تنشيط العلاقات التجارية والانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية. من خلال سلسلة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والشراكات الاقتصادية التي تستهدف تعزيز حركة التجارة والاستثمار، وتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. بما يسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية وتحفيز الإنتاج الوطني.

ويؤكد هذا الحراك أن المرحلة الحالية تقوم على توسيع آفاق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة. وترسيخ موقع سورية كمحور للتجارة والعبور في المنطقة. مستفيدةً من موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية.

شراكات إقليمية تتوسع

تواصل سوريا تعزيز حضورها الاقتصادي عبر إبرام اتفاقيات تعاون مع عدد من الدول العربية والإقليمية. كان أبرزها توقيع مذكرة تعاون بين اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان. بما يرسخ التعاون بين القطاع الخاص في البلدين. ويعزز تبادل المعلومات والفرص الاستثمارية. ويفتح المجال أمام تنظيم المعارض والملتقيات الاقتصادية وتطوير آليات الوساطة والتحكيم التجاري.

وفي الإطار ذاته. تتجه العلاقات الاقتصادية مع تركيا نحو مرحلة أكثر نشاطاً. مع إعلان الجانبين العمل على رفع حجم التبادل التجاري إلى عشرة مليارات دولار. بالتوازي مع تطوير المعابر الحدودية. واستئناف حركة الترانزيت. وتوسيع شبكات النقل البري والبحري. الأمر الذي يعزز انسياب حركة البضائع ويربط سورية بصورة أكبر بالأسواق الإقليمية ودول الخليج. كما تشهد العلاقات الاقتصادية مع ليبيا زخماً متنامياً من خلال تعزيز التعاون بين غرف التجارة في البلدين. وتشجيع الاستثمارات المشتركة. وتبادل الوفود الاقتصادية. بما يرسخ دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية ورفع مستوى التبادل التجاري.

بنية نقل متطورة

إلى جانب الاتفاقيات التجارية. تولي سورية اهتماماً كبيراً بتطوير قطاع النقل باعتباره ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي. حيث تبحث مع جمهورية الصين الشعبية آفاق التعاون في مشاريع البنية التحتية. وتحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية. والاستفادة من الخبرات الصينية في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

كما تعمل وزارة النقل على طرح مشاريع لتأهيل الطريق الدولي الممتد من الحدود الأردنية إلى الحدود التركية. وإنشاء محاور طرق جديدة تسهم في رفع كفاءة النقل البري. وتعزيز حركة الترانزيت. ودعم جهود إعادة الإعمار. بما يعزز مكانة سورية كممر لوجستي يربط بين آسيا والمنطقة العربية. وفي السياق نفسه. تبرز مراجعة الدور السوري في مبادرة الحزام والطريق باعتبارها خطوة تستهدف الاستفادة من التحولات الإقليمية وإعادة توظيف الموقع الجغرافي لسورية في خدمة حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد.

تنمية عبر التجارة

تعكس هذه الاتفاقيات مجتمعة رؤية اقتصادية تقوم على توسيع الشراكات وتنويع الأسواق وتحفيز الاستثمارات. بما يدعم الإنتاج الوطني ويعزز مساهمة القطاع الخاص في التنمية. كما تؤسس لمرحلة جديدة تستند إلى تطوير البنية الاقتصادية. وزيادة تنافسية السوق السورية. واستقطاب رؤوس الأموال والخبرات. وتهيئة بيئة أعمال أكثر استقراراً وجاذبية.

ويؤكد هذا المسار أن اتفاقيات التجارة لم تعد تقتصر على زيادة حجم التبادل التجاري فحسب. بل أصبحت أداة استراتيجية لإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني. وتعزيز التكامل الإقليمي. وتطوير قطاعات النقل والخدمات والصناعة والاستثمار. بما ينعكس إيجاباً على التنمية المستدامة ويدعم جهود بناء اقتصاد أكثر قدرة على النمو ومواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

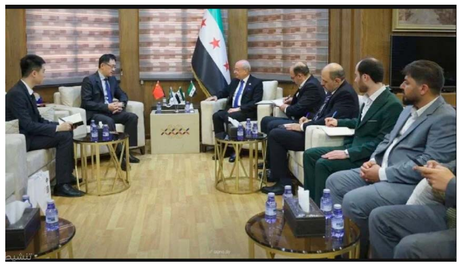

تصاعد التوترات في الممرات البحرية يرفع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها

مركز الأخبار - استهداف ناقلات نفط في البحر الأحمر وتشديد التهديدات في مضيق هرمز يعيدان علاوة المخاطر الجيوسياسية إلى أسواق الطاقة العالمية.

سجلت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال تعاملات الخميس٢٣ تموز الجاري. لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من ستة أسابيع. مدفوعة بتصاعد التوترات الأمنية في الممرات البحرية الحيوية بالشرق الأوسط. في ظل استهداف ناقلات نفط في البحر الأحمر. واستمرار العمليات العسكرية الأمريكية ضد إيران. الأمر الذي عزز المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية واستقرار حركة الملاحة البحرية.

اضطرابات الملاحة تُعزز مكاسب النفط

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بأكثر من ٢ في المائة لتلامس مستوى ٩٦ دولاراً للبرميل. فيما سجل خام غرب تكساس الوسيط مكاسب مماثلة. مدعوماً بعودة المخاطر الجيوسياسية إلى الأسواق. ويأتي هذا الارتفاع بعد تقارير عن استهداف ناقلات نفط في البحر الأحمر. وإعلان إيران تعرض إحدى الناقلات لحادث أثناء عبورها جنوب مضيق هرمز. إلى جانب تحذيرات من أهم الممرات الاستراتيجية لتجارة النفط العالمية.

ويرى محللون أن استمرار موجة الصعود في أسعار النفط سيظل مرتبطاً بمدى تأثير هذه التطورات على حركة الشحن العالمية. واحتمالات حدوث انقطاعات فعلية في الإمدادات. خاصة مع تزايد التوتر في مضيقي هرمز وباب المندب. اللذين يعدان من أهم الممرات الاستراتيجية لتجارة النفط العالمية.

مخاوف بشأن أمن الطاقة

بالتوازي مع التطورات الاقتصادية. شهدت المنطقة تصعيداً عسكرياً لافتاً. إذ أعلن الحوثيون استهداف ناقلتين سعوديتين ضمن ما وصفوه بحصار بحري. فيما واصلت الولايات المتحدة تنفيذ ضربات عسكرية ضد أهداف داخل إيران لليلة الثانية عشرة على التوالي.

وفي المقابل. أعلنت إيران تنفيذ هجمات استهدفت مواقع عسكرية أمريكية في الأردن والكويت. بينما حذرت شركات الشحن من مخاطر الملاحة في جنوب مضيق هرمز. ويؤكد مراقبون أن استمرار هذه المواجهات يرفع من احتمالات تعطل سلاسل الإمداد العالمية. ويزيد الضغوط على أسواق الطاقة. مع ما قد يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية تشمل ارتفاع تكاليف النقل والتضخم العالمي. فضلاً عن انعكاساتها على أسواق الوقود والاقتصادات المستوردة للطاقة.